اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المرأة العربية : اتجاهات واحصاءات
١٩٩٠-٢٠٠٠

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المرأة العربية
تحليل إحصائي لتطورها الاجتماعي والاقتصادي
١٩٩٠-٢٠٠٠

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٣

موجز تنفيذي

تنمُّ العوامل المحّددة لأوضاع المرأة ورعايتها الاجتماعية في العالم العربي، إلى درجات متفاوتة، عن أوجه شبه بأوضاعها في مناطق العالم النامية الأخرى. فإن أحوال المرأة الصحية والمتاح لها من المرافق الطبية ومستوى تعليمها ومشاركتها في القوى العاملة وحقوقها القانونية والسياسية والحدود الثقافية التي تعيش ضمنها تحدّد كلها أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أياً ما كانت المنطقة أو البلد الذي تقيم فيه.

يؤثر أيضاً ما لأية منطقة من خصائص ثقافية وتراث تاريخي واجتماعي وتقدم كل مجتمع في مجال التنمية في أوضاع المرأة، على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي أو السياسي. ومع أن أكثرية البلدان العربية تشترك في تراث ثقافي وتاريخي واحد، تقوم فيما بينها فوارق على صعيد المناطق الفرعية وأوجه تباين، سواء في حجم سكانها وأنماطها الديموغرافية ومستوياتها التعليمية وتطورها الاقتصادي، أو في أهمية العوامل الثقافية المحددة لها. وهذه الفوارق تجعل دراسة المجتمع العربي صعبةً على نحو خاص. وكما أن هناك أوجه تفاوت بنيوية واقتصادية واجتماعية وسياسية بارزة ما بين البلدان العربية، فمن الخطأ الافتراض أن ثمة صورة وحيدة الشكل والقالب للمرأة العربية.

إن اختلاف أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في شتى البلدان العربية يخضع لفوارق بيّنة في ثروة كل من المناطق الفرعية وللطريقة التي تتجسد فيها معايير التمييز الثقافية وقربها الثقافي من عالم الغرب ودرجة التحرّر الاقتصادي والسياسي جميعاً ويفسر هذه الفوارق. وفيما يغلب أن تكون العوامل الثقافية المحددة لأوضاع المرأة مهيمنة في عددٍ من البلدان العربية، يخطئ من يفترض أن رفاه المرأة وتمكينها لا يرتهنان إلا بتغيير هذه المعايير الثقافية. فإن هناك عوامل بنيوية يتمادى بسببها عدم تكافؤ المرأة في الانتفاع بالموارد اللازمة كي تشارك في المجتمع مشاركةً تامة، بمساواة مع الرجل.

وبالرغم من أن المرأة قد حققت في العالم العربي مكتسبات اجتماعية واقتصادية نسبيةً على مدى العقدين الماضيين، وخاصةً فيما يتصل بالتعليم وبتنامي مشاركتها في القوى العاملة، فإن التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم وأوضاع العمالة يعكس مواطن ضعف بنيوية وثقافية متمادية الرواسب في أكثرية البلدان العربية.

لا شك في أن التركيز الطاغي في البلدان العربية على دور المرأة الاجتماعي كزوجة وأم يسهم في النمو السكاني غير العادي الذي تواجهه أكثرية البلدان العربية. فإذا أضفنا هذا النمو إلى أوضاع هزيلةٍ لتعليم المرأة العربية والى معدلات الأمية المرتفعة بصورة مذهلة في أوساط الإناث، بات هذا النمو السكاني أمراً محتماً.

يتصل الارتفاع المتمادي لمعدلات الخصوبة في البلدان العربية بعدد من العوامل المسببة له. فإن الانخفاض النسبي لمتوسط عمر الإناث في المنطقة عند أول زواج لهن وهو يناهز ٢١,٣ عاماً، على ما تفيد آخر البيانات المتاحة (مقابل ٢٢ عاماً في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥) بالإضافة إلى معدلات أمية مرتفعة ومستويات تعليم هزيلة في صفوف الإناث، تفسّر جميعها ارتفاع معدلات الخصوبة هذه في المنطقة.

ولا تزال معدلات أمية الإناث في القرن الحادي والعشرين ترسم صورة كئيبة. تفيد آخر البيانات المتوفرة للعام ٢٠٠٠ أنّ أكثر من نصف السكان الإناث في العالم العربي، في عمر الـ ١٥ فما فوق، هنّ أميات. ولم يتحسّن مستوى قيد الفتيات في المدارس الابتدائية والثانوية على مدى العقد الماضي، مع استمرار عدم المساواة بين الجنسين في معدلات القيد.

ويظهر نفس النمط في معدلات قيد الفتيات في مرحلة التعليم الثالثة (العليا) وفي مجال دراستهن أيضاً، منذ أوائل التسعينات. فإن إجمالي نسب القيد يراوح مكانه بصورة عامة في المرحلة الجامعية، مع فوارق إقليمية في معدلات قيد الفتيات في مرحلة التعليم هذه، تبرز بصورة أوضح في أقل بلدان المنطقة نمواً. فإن جيبوتي وموريتانيا والسودان واليمن تسجّل أدنى معدلات التحاق للفتيات في مرحلة الدراسة العليا، علماً بأن أعلى المعدلات موجودة في دول الخليج.

أما بالنظر إلى فروع الدراسة في المرحلة الجامعية، فالاتجاه هو تركيز الفتيات على مجالات الأدب والتعليم والعلوم الإنسانية. يعكس إقبال الإناث بكثافة على مجالات الدراسة هذه إلى حدٍ ما درجة التحيّز الثقافي بصدد الدور المتوقع للمرأة في المجتمع. وليست قدرات الإناث على التعلم أدنى بأية حال، مما قد يكون لغير صالحهن في المجالات العلمية والتقنية، إذ يتم تشجيعهن وإعدادهن اجتماعياً لدراسة مجالات أخرى هي، في تصور الناس، أشد ملاءمة ثقافياً لجنسهن.

إن التعليم هو أهم عامل فرد يؤثر في مستقبل تطور أي مجتمع من المجتمعات، ولا يستثنى العالم العربي من ذلك. ففي جميع حقبات التاريخ، كانت البلدان التي تسير اليوم في طليعة موكب التقدم والتطور تتمتع بمستويات تعليم عالية وتركّز بصورة فذة على الاستثمار في البحث والتطور العلمي. ومع أن التعليم العالي قد لا يحظى به الجميع في عدة بلدان متقدمة النمو، فإن نوعية التعليم العالي والجامعي المتوفرة في هذه البلدان تؤمن تخّرج جيل يمتلك زمام المهارات اللازمة لسوق العمل. وقد يتعيّن على المخططين في العالم العربي وعلى أصحاب القرار السياسي أن يختاروا بين التعليم العالي المجاني للجميع وبين تغيير نوعي لنظم تعليم جامعاتهم، لتأمين موقع لبلدانهم وسط سوق عالمية يتواصل تقدمها. إن تحسين الاستثمار في التعليم عامةً وفي تعليم المرأة خاصةً أمر حاسم الأهمية لتطور المنطقة.

وفي مجال المشاركة في الاقتصاد، لا يزال معدل مشاركة المرأة في اقتصاد المنطقة العربية من أدنى معدلات العالم؛ فإن نسبة الإناث إلى مجموع السكان الناشطين اقتصادياً في العالم العربي لا تبلغ سوى ٢٠ في المائة، مقابل أكثر من ٥٠ في المائة لمعدل النشاط الاقتصادي النسائي في بلدان العالم المتقدم. ولا تزال معدلات بطالة المرأة مرتفعة ارتفاعاً شديداً، تكاد تكون ضعفي معدلات بطالة الذكور، التي تبلغ متوسطاً إقليمياً قدره ١٢,٦ في المائة، وهو برقم قياسي مرتفع، نسبته ٣٧ في المائة في عُمان و ٢٠ في المائة أو أكثر في مصر والأردن وفلسطين.

ونسبة عمالة المرأة العربية في قطاعات الاقتصاد الثلاثة جميعاً – الزراعة والصناعة والخدمات - هي أيضاً نسبة كئيبة لضآلتها، مع ثغرات فوارق بين الجنسين تبلغ مستويات خيالية، غير اعتيادية. يبيّن توزُّع الجنسين حسب القطاع الاقتصادي أن أعلى نسبة لعمل المرأة هي في قطاع الخدمات، إذ تبلغ ١٨,١ في المائة من مجموع العاملين في هذا القطاع، يليه قطاع الزراعة، الذي يبلغ متوسط الإناث العاملات فيه ١٣,٢ في المائة من مجموع العاملين فيه، ونسبة هزيلة هي ٦,٨ في المائة من مجموع العاملين في الصناعة.

ويظهر من نسبة تمثيل المرأة في أعلى مناصب الإدارة العامة وإدارة القطاع الخاص والمؤسسات التجارية في العالم العربي، تحيز هائل ضد المرأة في هذه المراكز القيادية. فالإناث لا يشغلن، في المتوسط، إلا ١١,٤ في المائة من هذه الوظائف، مع نسب تتدنى لتبلغ ٤ في المائة فقط، في بعض البلدان العربية. وبالرغم من أن دساتير أكثرية البلدان العربية تقر بمساواة المرأة للرجل في حقوقها المدنية والسياسية، فإن مجرد وجود ضمانات دستورية يُثبت حقوق المرأة لا يتجسّد بالضرورة في الواقع العملي بحصول المرأة على كامل مساواتها في المركز الاجتماعي المدني والقانوني والاقتصادي والسياسي. إنّ نسبة تمثيل المرأة المنخفضة بصورة مذهلة

في أوساط اتخاذ القرار في كثير من البلدان العربية قد جعلت ما للمرأة من حقوق دستورية غير ذي فعالية على نطاق واسع في تأمين مشاركتها في الحياة السياسية.

تتصل البنية الأبوية للحياة السياسية والاجتماعية في معظم البلدان العربية اتصالاً مباشراً بفهمنا لأوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية ولحقوقها في هذا الجزء من العالم. وعلى نقيض أنظمة الحكومات المؤسسية، التي تضمن حقوق الفرد كمواطن بصرف النظر عن جنسه، تخضع مجالات الحياة الاقتصادية والقانونية إلى حد بعيد، لرقابة شبكات غير رسمية، شخصية المنازع، في أكثرية البلدان النامية، التي لا تشكل البلدان العربية استثناءً منها. إنّ تنظيم المجتمعات العربية تنظيماً أبوياً يجعل لدراسة الضمانات الدستورية لحقوق المرأة ورفاهها وتمثيلها السياسي ومشاركتها مزيداً من الحساسية في كثير من البلدان العربية. والمرأة في العالم العربي مهمشة، مقصاة إلى حد بعيد من حلبة السياسة الرسمية. وفيما كان مستواها التعليمي الهزيل نسبياً ومعدلات أميتها المرتفعة تؤثر سلبياً في تمثيلها السياسي فيما مضى، لم يشهد تقدمها الثقافي على مدى العقدين الماضيين زيادة زامنته في نسبة تمثيلها السياسي واشتراكها في مجال الحكم الرسمي. والواقع أن البلدان العربية التي تنعم بأعلى معدلات تحصيل المرأة الدراسي في المنطقة هي من أدنى البلدان من حيث نسبة تمثيل المرأة في وظائف القطاع العام.

إن المرأة العربية ما فتئت تواجه تحديات كبرى وعقبات هامة في سبيل تمتعها بالمساواة في أوضاعها بأندادها من الرجال. ولا يزال الطريق أمامها طويلاً، ما دامت بعض الدول العربية لم تعترف بعد، بحلول القرن الحادي والعشرين وعند دخولنا الألفية الجديدة، بحق المرأة في الانتخاب والترشح إلى منصب عام، ولا هي قبلت رسمياً بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

أولاً- ديناميات السكان - الأسرة والصحة

مرّ العالم العربي، في العقدين الماضيين، بمراحل انتقال ديموغرافية هامة، سواء في مجال نموه السكاني أو في أنماط توزّع السكان. وقد نتجت هذه النقلة الديموغرافية للعالم العربي من تحسين المرافق الصحية والطبية الذي تمخّض عن تخفيض معدلات الوفيات المطلقة، وبالتالي عن ارتفاع معدلات العمر المتوقع، بالإضافة إلى تحولات اقتصادية - وإلى حد ما - تغيّر المعايير الثقافية. وقد يمضي بعض الوقت قبل أن يطفو هذا التحول الديموغرافي بأوسع مداه على سطح الواقع، فهو يرتهن إلى حد بعيد بالسياسات التي تعتمدها كل من الحكومات. غير أن الآثار المباشرة لهذه النقلة هي حالياً في حيّز الوجود، تشكل سيفاً ذا حدين لأكثرية البلدان. ويتوقف ما إذا كان التحول الديموغرافي سيُغتنم كفرصة للنمو الاجتماعي والاقتصادي أو ما إذا كان سينوء بعبء إضافي جديد - يتوقف كثيراً على كيفية مواجهة الحكومات وصانعي القرار لهذه الفرصة أو لهذا التحدي. ويزيد من تعقيد التحدي الذي يمثله هذا التحول الديموغرافي لكثير من البلدان العربية أن ليس لديها سوى موارد مالية محدودة.

لا تزال الأسرة في البلدان العربية هي الوحدة المهيمنة للنظام الاجتماعي والهوية الثقافية. وفي هذا الإطار الاجتماعي الثقافي، تواجه المرأة ضغطاً شديداً لإنشاء أسرة بصورة فورية تقريباً بعد زواجها لتثبت مركزها الاجتماعي والحفاظ على هويتها الثقافية. والدور الذي تضطلع به المرأة بوجه عام في العالم العربي هو، بصورة أولية، دور الزوجة والأم، وهو ثانياً دور لاعبة إجتماعية. وعدم قيامها بالدور الأول يحد بصورة خطيرة من مركزها الاجتماعي في جزء العالم هذا، مما يحول دون نظر المرأة إلى الزواج وإنجاب الأولاد كخيار، بل كواجب.

يشكل الدور المتعدد الجوانب المتوقع من المرأة، في نهاية المطاف، عائقاً يحد من قدرتها الإنتاجية وعقبةً في سبيل تقدمها الاجتماعي والاقتصادي كعامل مؤثر في المجتمع، مساوٍ للرجل. فإن الانتفاع بالتعليم والرعاية الصحية، والمشاركة السياسية فضلاً عن الاستقلال الاقتصادي والمالي تصبح أموراً ثانوية بالنسبة إلى الضغوط الثقافية والاجتماعية الدافعة إلى الزواج والحمل. وهذه العوامل الاجتماعية والثقافية المتأصلة يتمادى بسببها عدم الاعتراف بدور المرأة الأساسي كربة الأسرة المعيشية، ومساهِمة في دخل الأسرة ورعايتها، مما يسهّل عدم تكافؤ تدفق الأموال إلى الرجال. وتواجه الأسر المعيشية التي تترأسها امرأة مصاعب إضافية، بموارد أدنى وعدم تيسير تعاطيها نشاطاً اقتصادياً مستقراً مدراً لأجر.

لا شك في أن التركيز المهيمن على دور المرأة الاجتماعي كزوجة وأم يسهم في النمو السكاني غير العادي الذي تشهده أكثرية البلدان العربية. وإذا ما أضفنا هذا النمو إلى هزال تعليم المرأة العربية وارتفاع معدلات الأمية ارتفاعاً فاحشاً لدى الإناث، رأينا أنه لا بدّ من النمو السكاني. وتدل البيانات المتوفرة بصدد بعض البلدان العربية على أن عدد سكان المنطقة تزايد، بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٢، بمتوسط ٢,٩ في المائة سنوياً، ممّا يمثل أعلى معدل نمو سكاني من أي منطقة أخرى في العالم في العقدين الماضيين[1].

١-١ نسب الإناث إلى الذكور

إن نسبة الذكور إلى الإناث نسبة ثابتة بيولوجياً عند الولادة. وتحّدد نسبة الإناث إلى الذكور في مجتمع سكاني عوامل ثلاثة هي: النسبة بين الجنسين عند الولادة، وأنماط الوفيات ومستويات الهجرة. ومع أن البيانات الخاصة بمستويات الهجرة في العالم العربي ضئيلة، تبيّن دراسات بعض الحالات أن مستويات الهجرة بين بلدان المنطقة (البينية) لم تتغير في العقد الماضي - بل قد انخفضت بالأحرى بسبب مستويات أدنى للنمو في جميع

(١) مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٢-٢٠٠٣- الأمم المتحدة، نيويورك، ص ٥٠.

بلدان المنطقة، بما يشير إلى أنه قد لا يكون لمستويات الهجرة أي أثر يُذكر في النسبة بين جنسي السكان في بلدان المنطقة فرادى.

أما معدلات الوفيات، من جهة ثانية، فقد شهدت انخفاضاً على مدى العقدين الماضيين، مع تقدير العمر المتوقّع عند الولادة في فترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ بـ ٧٤ عاماً للإناث و٧٢ عاماً للذكور في منطقة الإسكوا، أي بفارق متوسط قدره عامان بين العمر المتوقع لكل من الجنسين[٢]. في عام ١٩٨٠، كان الأجل المتوقع عند الولادة في بلدان منطقة الإسكوا هو ٦٣ عاماً للإناث و ٦٢ عاماً للذكور، مما يدل على تحسن في العمر المتوقع عند الولادة لكلا الجنسين بتسع سنوات وبـ ١٠ سنوات، على الترتيب.

الجدول ١- الأجل المتوقع عند الولادة، ١٩٨٠-٢٠٠٥

	الإناث		الذكور	
البلد	١٩٨٠-١٩٨٥	٢٠٠٠-٢٠٠٥	١٩٨٠-١٩٨٥	٢٠٠٠-٢٠٠٥
الأردن	٦٥,٨	٧٢,٥	٦١,٩	٦٩,٧
الإمارات العربية المتحدة	٧١,٤	٧٨,٤	٦٧,١	٧٤,١
البحرين	٧١,٤	٧٦,٣	٦٧,١	٧٢,١
تونس	٦٣,٦	٧٢,٢	٦٢,٦	٦٩,٦
الجزائر	٦٢,٠	٧١,٨	٦٠,٠	٦٨,٧
جزر القمر	٥٥,٠	٦٢,٢	٥١,٠	٥٩,٤
الجمهورية العربية السورية	٦٤,٤	٧٣,١	٦٠,٨	٧٠,٦
جيبوتي	٤٦,٧	٤١,٦	٤٣,٥	٣٩,٤
السودان	٥٠,٦	٥٨,٤	٤٧,٨	٥٥,٦
الصومال	٤٤,٦	٥٠,٥	٤١,٤	٤٧,٤
العراق	٦٣,٣	٦٦,٥	٦١,٥	٦٣,٥
عمان	٦٤,٦	٧٣,٢	٦١,٦	٧٠,٢
فلسطين	٦٦,٢	٧٤,٠	٦٢,٧	٧٠,٨
قطر	٦٩,٨	٧٢,١	٦٥,٤	٦٩,٤
الكويت	٧٣,٧	٧٩,٠	٦٩,٦	٧٤,٩
لبنان	٦٨,٠	٧٥,١	٦٣,٩	٧١,٩
ليبيا	٦٤,٢	٧٣,٣	٦٠,٦	٦٩,٢
المغرب	٦٠,١	٧٠,٥	٥٦,٧	٦٦,٨
مصر	٥٧,٨	٦٩,٩	٥٥,٣	٦٦,٧
موريتانيا	٤٩,١	٥٤,١	٤٥,٩	٥٠,٩
المملكة العربية السعودية	٦٤,١	٧٣,٧	٦١,٤	٧١,١
اليمن	٤٩,٤	٦٩,٩	٤٨,٩	٦٠,٧
المنطقة العربية	٦١,٢	٦٨,٢	٥٨,٠	٦٥,١

المصدر: ESCWA Gender Statistics, 2003.

يتأثر متوسط المنطقة للعمر المتوقع عند الولادة بشدة انخفاض عدد السنوات المتوقعة لعمر الإناث في بلاد كجيبوتي (٤١,٦ عاماً للمرأة و٣٩,٤ عاماً للرجل)، وموريتانيا (٥٤,١ عاماً للمرأة و٥٠,٩ عاماً للرجل) والصومال (٥٠,٥ عاماً للمرأة و٤٧,٤ عاماً للرجل) والسودان (٥٨,٤ عاماً للمرأة و٥٥,٦ عاماً للرجل). والعمر المتوقع عند الولادة في ستة عشر بلداً من أصل البلدان العربية الـ ٢٢ هو ٧٠ عاماً أو أكثر للبنات، فيما لا

(٢) المصدر السابق، ص ٥١.

يبلغ هذا العمر المتوقع للبنين سوى ٧٠ عاماً أو أكثر إلا في عشرة من البلدان الـ ٢٢[٣].

ومع أن العمر المتوقع عند الولادة للإناث أعلى قليلاً من عمر الذكور، فنسبة الإناث إلى الذكور في المجتمع السكاني تبقى لصالح هؤلاء. ويمكن تعليل ذلك إذا أُخذ بالحسبان معدل وفيات الأمهات، الذي يبلغ، حسبما تفيد بيانات ١٢ بلداً عربياً، متوسط ٤٨,١ حالة وفاة إنجابية لكل ١٠ ٠٠٠ امرأة. وهذه المعدلات هي أيضاً شديدة الارتفاع في بلدان كالصومال والسودان واليمن، التي تبلغ معدلات وفيات الأمهات الإنجابية فيها ١٦٠ و١٥٠ و١٤٠ لكل ١٠ ٠٠٠ امرأة، على الترتيب.

تفيد بيانات عام ٢٠٠٣ المتاحة عن نسبة الإناث إلى الذكور في بلدان منطقة الإسكوا الـ ١٣ (انظر الجدول ٢) أن متوسط بلدان المنطقة هو ٩٥,٣ من الإناث مقابل ١٠٠ ذكر[٤]، مقابل ٩٢ أنثى لكل ١٠٠ رجل في فترة ١٩٧٠-١٩٩٠[٥]. يمكن تفسير تقلص الثغرة ما بين الجنسين لصالح الإناث على مدى العقدين الماضيين بتحسين مرافق الرعاية الصحية المخصّصة للإناث في أكثرية البلدان العربية ـ مما خفض من معدلات وفيات الأمهات، مع أنها لا تزال مرتفعة بالنسبة إلى المعدلات العالمية ـ وما قابل ذلك من زيادة في العمر المتوقع للإناث.

الجدول ٢- توزّع السكان حسب الجنس والفئة العمرية، ٢٠٠٣
(بالنسب المئوية)

السنة			السكان بين ٢٥-٥٩		السكان بين ١٥-٢٤ من العمر		السكان دون سن ١٥		مجموع السكان		البلد
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	
٢٠٠٣	٥١,٣	٤٨,٧	٥٣,٤	٤٦,٦	٥١,٣	٤٨,٧	٥١,٢	٤٨,٨	٥٢,١	٤٧,٩	الأردن
٢٠٠٣	٦٣,٨	٣٦,٢	٧٣,٩	٢٦,١	٥٤,٧	٤٥,٣	٥١,٠	٤٩,٠	٦٥,٠	٣٥,٠	الإمارات العربية المتحدة
٢٠٠٣	٤٩,٥	٥٠,٥	٦٣,١	٣٦,٩	٥٣,١	٤٦,٩	٥١,١	٤٨,٩	٥٧,٥	٤٢,٥	البحرين
٢٠٠٣	٤٦,١	٥٣,٩	٤٩,٩	٥٠,١	٥٠,٨	٤٩,٢	٥١,١	٤٨,٩	٥٠,٤	٤٩,٦	الجمهورية العربية السورية
٢٠٠٣	٤٧,٧	٥٢,٦	٥٠,٧	٤٩,٣	٥١,١	٤٨,٩	٥٠,٩	٤٩,١	٥٠,٧	٤٩,٣	العراق
٢٠٠٣	٥٤,٦	٤٥,٤	٦٦,٠	٣٤,٠	٥٢,٥	٤٧,٥	٥١,١	٤٨,٩	٥٧,٤	٤٢,٦	عمان
٢٠٠٣	٤٢,٧	٥٧,٣	٥١,٤	٤٨,٦	٥١,٤	٤٨,٦	٥١,١	٤٨,٩	٥٠,٩	٤٩,١	فلسطين
٢٠٠٣	٦٦,٥	٣٣,٥	٧١,٨	٢٨,٢	٥١,٦	٤٨,٤	٥١,٥	٤٨,٩	٦٣,٤	٣٦,٦	قطر
٢٠٠٣	٥٨,٤	٤١,٦	٦٦,٣	٣٣,٧	٥٣,٧	٤٦,٣	٥١,٠	٤٩,٠	٦٠,٢	٣٩,٨	الكويت
٢٠٠٣	٤٥,٢	٥٤,٨	٤٧,٧	٥٢,٣	٥٠,٦	٤٩,٤	٥١,٠	٤٩,٠	٤٩,٠	٥١,٠	لبنان
٢٠٠٣	٤٦,٢	٥٣,٨	٤٩,١	٥٠,٩	٥٠,٨	٤٩,٢	٥١,٠	٤٩,٠	٤٩,٩	٥٠,١	مصر
٢٠٠٣	٥٢,٥	٤٧,٥	٥٧,٥	٤٢,٥	٥١,٤	٤٨,٦	٥١,٢	٤٨,٨	٥٣,٧	٤٦,٣	المملكة العربية السعودية
٢٠٠٣	٤٨,٣	٥١,٧	٥٠,١	٤٩,٩	٥١,٤	٤٨,٦	٥١,١	٤٨,٩	٥٠,٨	٤٩,٢	اليمن

المصدر: ESCWA Gender Statistics, 2003.

٢-١ معدلات الخصوبة

(٣) ESCWA, Gender Statistics and Country Profiles, ESCWA website, 2003, and ESCWA/SDD/2003/brochure/2.

(٤) ESCWA Selected Gender Indicators, 2003.

(٥) Arab Women 1995, Trends, Statistics and Indicators, United Nations, New York, 1997, p. 6.

تدل أرقام العقد الماضي، ١٩٩٥-٢٠٠٥، على انخفاض طفيف في إجمالي معدلات الخصوبة في جميع أرجاء الوطن العربي. فقد كانت هذه المعدلات، في فترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، تبلغ متوسطاً إقليمياً قدره ٤,٦، مقابل متوسط إقليمي بنسبة ٤,٢ في فترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥[٦]. إذا قارنا هذا المتوسط بالمتوسط العالمي، البالغ ٢,٧، وجدنا أن إجمالي معدلات الخصوبة شديد الارتفاع في العالم العربي.

لم يتيسر إلا لأربعة بلدان عربية من أصل ٢٢ بلوغ، بل حتى تجاوز المتوسط العالمي لإجمالي معدلات الخصوبة، أي ٢,٧. تدل البيانات الخاصة بفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ على أن البحرين والكويت ولبنان وتونس قد نجحت، بمعدلات خصوبة بنسبة ٢,٣ و٢,٧ و٢,٢ و٢,١، على الترتيب، بتخفيض معدلاتها هذه إلى مستوى المتوسط العالمي أو دونه. ومعدلات ستة بلدان أخرى أعلى قليلاً من المتوسط العالمي، إذ تبلغ الـ ٣ تقريباً (الجزائر: ٢,٨ – مصر: ٢,٩ – ليبيا: ٣،٣ – المغرب: ٣ – قطر: ٣،٣ – الإمارات العربية المتحدة: ٢,٩). أما البلدان الـ ١٢ الباقية (جزر القمر، جيبوتي، العراق، الأردن، موريتانيا، عُمان، فلسطين، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، سوريا، اليمن)، فمتوسط إجمالي معدلات الخصوبة فيها هو ٥،٥ لكل امرأة، أي ما يناهز ضعفي المعدل العالمي. وفي جيبوتي وموريتانيا والصومال واليمن، يبلغ إجمالي معدل الخصوبة مستويات مرتفعة، قدرها: ٥,٨ و٦ و٧ و٧,٦، على الترتيب. شهدت هذه البلدان المذكورة انخفاضاً طفيفاً في إجمالي معدلات خصوبتها منذ عام ١٩٩٥، أو بقي معدلها على ارتفاعه الشديد، بلا تغيير (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣- معدلات الخصوبة الكلية، ١٩٩٥-٢٠٠٥

البلد	١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٥
الأردن	٤,٧	٤,٣
الإمارات العربية المتحدة	٣,٢	٢,٩
البحرين	٢,٦	٢,٣
تونس	٢,٣	٢,١
الجزائر	٣،٣	٢,٨
جزر القمر	٥,٤	٥,٠
الجمهورية العربية السورية	٤,٠	٣,٧
جيبوتي	٦,١	٥,٨
السودان	٤,٩	٤,٥
الصومال	٧,٣	٧,٣
العراق	٥,٣	٤,٨
عمان	٥,٩	٥،٥
فلسطين	٦,٠	٥,٦
قطر	٣,٧	٣،٣
الكويت	٢,٩	٢,٧
لبنان	٢,٣	٢،٢
ليبيا	٣,٨	٣،٣

(٦) المرأة والرجل في البلدان العربية، ESCWA/SDD/2003/brochure/2.

الجدول ٣ (تابع)

البلد	١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٥
المغرب	٣,٤	٣,٠
مصر	٣,٤	٢,٩
موريتانيا	٦,٠	٦,٠
المملكة العربية السعودية	٦,٢	٥،٥
اليمن	٧,٦	٧,٦
المنطقة العربية	٤,٦	٤,٢

المصدر: ESCWA Gender Statistics, 2003.

تعود معدلات الخصوبة المرتفعة القائمة في المنطقة العربية إلى عدد من العوامل وتنتج عن الانخفاض النسبي لمتوسط العمر عند زواج الفتاة لأول مرة في المنطقة، وهو يناهز، بالاستناد إلى آخر البيانات المتاحة عن عام ٢٠٠٣، ٢١,٣ عاماً (مقابل ٢٢ عاماً في فترة ١٩٩٠-١٩٩٥)[٧]، علاوةً على ارتفاع معدلات الأمية وهزال مستويات تعليم الإناث، تتمخض مجموعة عن ارتفاع معدلات الخصوبة في المنطقة.

وقد يكون التعليم أهم عامل فرد يؤثر في معدلات الخصوبة. تكشف الدراسات، علاوةً على البيانات الأولية، علاقة عكسية وثيقة بين التحصيل المدرسي ومستويات الخصوبة. فإن البلدان التي يقل متوسطها عن المتوسط الإقليمي لإجمالي معدلات الخصوبة في العالم العربي، والبلدان التي تنسجم معدلاتها مع المتوسط العالمي أقرب إلى أن يكون قيد بناتها في المدارس وسجلات تحصيلها أفضل من البلدان ذات معدلات الخصوبة المفرطة الارتفاع.

ويتصل انخفاض معدلات الخصوبة، من جهة أخرى، بزيادة تقبّل واستخدام وسائل منع الحمل. تشير أحدث البيانات المتاحة (عام ٢٠٠٣) عن استخدام المتزوجات في سن ١٥-٤٩ في العالم العربي لوسائل منع الحمل إلى أنه بنسبة ٤٥,٦ في المائة[٨]، مقابل ٣١ في المائة في فترة ١٩٩٠-١٩٩٥[٩]. ومن المؤشرات القياسية مستويات الدخل ومعدلات الأمية ومتوسط العمر الشخصي عند أول زواج. وهذه العوامل مجموعة تمكن المرأة من إرجاء الزواج وبالتالي، الحمل.

كانت آثار ارتفاع معدلات الخصوبة في المنطقة العربية، ولا تزال، شديدة الوطأة على توازن المنطقة الديموغرافي وأدائها الاقتصادي في العقدين الماضيين. ولا بد، مع استمرار معدلات مرتفعة للخصوبة والزيادة النسبية في معدلات الأجل المتوقع، من أن يتغير التوازن السكاني التقليدي، القائم على أساس معدلات خصوبة مرتفعة ومعدلات مرتفعة للوفيات. لكن انخفاض هذه إلى جانب تمادي ارتفاع معدلات الخصوبة سيفضي إلى نمو إجمالي للسكان فضلاً عن زيادة كبرى في عدد السكان، في الفئة العمرية ١٥-٦٥ عاماً. وعلى النحو المناقش في تقرير للإسكوا صدر مؤخراً[١٠]، انّ هذه الزيادة، مع كونها تنوء بضغط مالي شديد على فرادى البلدان العربية، من حيث ازدياد احتياجات الاستثمار في القطاعات الاجتماعية والطبية والتعليم، فإن ارتفاع عدد

(٧) المرأة العربية، المرجع المذكور سابقاً، ص ١١.

(٨) الإسكوا: ملامح قطرية، ٢٠٠٣ المرجع المذكور آنفاً.

(٩) الإسكوا: ملامح قطرية، ٢٠٠٣ المرجع المذكور آنفاً.

(١٠) مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، المرجع المشار إليه سابقاً.

الشبّان من السكان ـ إذا ما كانت أهداف الاستثمار محددة بصورة مناسبة ـ قد يكون باباً ينفتح على فرص تتاح للبلدان لتوسيع نطاق أسواق عملها ودفع عجلة نموها الاقتصادي. وفي الفترة الحالية، تواجه أكثرية البلدان العربية ذات النمو السكاني المفرط الارتفاع، مشكلة، هي أن أسواق عملها لا تستطيع استيعاب هذه الزيادة في عدد النازلين الجدد إلى سوق العمل. وكما لاحظت نفس الدراسة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، "إن تلازم عملية تدني الخصوبة وتباطؤ نمو عدد المسنين من السكان يفتح أمام عدد من بلدان المنطقة باب فرصة سكانية، يمكن التوصل منه إلى زيادة المدخرات الشخصية والاستثمارات. وستتيح هذه الفرصة انخفاض نسبة التبعية، لأن عدد الشبّان المعالين (سن صفر-١٤) سينخفض بوتيرة أسرع من ازدياد تبعية المسنين"[١١]. إن إجمالي نسبة التبعية بحد ذاته سينخفض لفترة زمنية إلى أن يوازنه ازدياد العمر المتوقع.

ولكن، لا بد لأسواق العمل، كي تتمكن من فتح هذا الباب، أن تتحلى بمزيد من المرونة لتستوعب طالبي العمل الجدد، بعرض فرص عمل جديدة. ينبغي لسياسات الحكومات أن تتصدى لإهتمامات زيادة مشاركة القوى العاملة، بتوظيف مزيد من الإستثمارات في مجالات التعليم والصحة والمهارات التكنولوجية ونقل التكنولوجيا المتطورة، لتهيئة قوة عاملة قادرة على تلبية احتياجات سوق عمل، غدت تتداخل بصورة فريدة وتتشابك مع اقتصاد عالمي عالي القدرة التنافسية. وإذا لم تعتمد سياسات واعية من هذا القبيل لرفع مستويات مهارة القوة العاملة، فقد يتحول ما لشبان المنطقة من قيمة ممكنة مشكلةً عصيبة، قوامها البطالة والركود الإقتصادي، مما يزيد من شدة الضغط على اقتصادات المنطقة، الضعيفة من غير ذلك.

يتوقف ما إذا كانت البلدان (العربية) ستتمكن من الاستفادة على خير وجه من هذه النعمة السكانية الناشئة وأن تحقق نمواً اقتصادياً أفضل على مدى ما ستكون عليه سياساتها الاقتصادية والاجتماعية من فعالية في تحويل مدخراتها المزيدة إلى استثمار منتج، وعلى ما إذا كانت المدخرات المزيدة ستكفي لتوليد النمو الاقتصادي. إن قوة عاملة كبيرة تقتضي عدداً كبيراً من المرافق الإنتاجية للحيلولة دون انخفاض مستوى الإنتاجية. ولذا، فإن النسبة المئوية للدخل القومي، الذي يجب استثماره لمجرد اتقاء تدني مستوى الإنتاجية، تساوي نحو ثلاثة أضعاف معدل النسبة المئوية السنوية لازدياد القوة العاملة. أي، بتعبير آخر، إذا كانت القوى العاملة تزداد بنسبة ٣ في المائة سنوياً، فسيكون من اللازم استثمار صاف بنسبة ٩ في المائة من الدخل القومي للحيلولة دون تدني الإنتاجية[١٢].

١-٣ وفيات الأطفال

يُعرّف معدل وفيات الأطفال بأنه عدد الأطفال الذين يموتون في سنة معيّنة قبل بلوغهم السنة الواحدة من العمر، لكل ١ ٠٠٠ مولود حياً. ومن الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال الإسهال وما يتصل به من أمراض تسببها ممارسات صحية عامة غير سليمة ومياه ملوثة تستعمل للشرب. ولحسن الحظ أن معدلات وفيات الأطفال تنخفض منذ الأخذ بطريقة العلاج بالإماهة الفموية، التي كانت جزيلة الفائدة في التعويض عن الاجتفاف الناجم عن التهاب الأمعاء. ومن الأسباب الأخرى المباشرة لوفيات الأطفال: كزاز الوليد وسوء التغذية والتهابات الجهاز التنفسي الحادة والأمراض الناتجة من الطفيليات، والأمراض المعدية. وكل وليد معرّض للخطر عند حدوث نزف دموي مفرط من حبل السرة في ظروف توليد تنطوي على أخطار[١٣].

---

(١١) المرجع نفسه، ص ٥٣.

(١٢) المرجع نفسه، ص ٥٤.

(١٣) Arab Women 1995, op. cit. p. 50.

تفيد بيانات الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ أن متوسط معدل وفيات الطفلات يبلغ ٥٠ لكل ٠٠٠ ١ مولود حياً، ومعدل وفيات الأطفال هو ٥٥ لكل ٠٠٠ ١ مولود حياً[١٤]. لا تشمل آخر البيانات المتاحة عن وفيات الأطفال في عام ٢٠٠٣ سوى بضعة بلدان عربية. وفي هذه البلدان، يبلغ متوسط معدلات موت الأطفال ٣٦ لكل ٠٠٠ ١ مولود حياً للبنات، و٤,٧ للصبيان[١٥]. والمتاح من هذه البيانات نفسها - مع انه لا يشمل إلا عدداً صغيراً نسبياً من البلدان لا يكفي لرسم صورة دقيقة لأوضاع المنطقة - يدل على انخفاض يناهز عدداً من وفيات الأطفال هو ١٤ للبنات و٩ للصبيان لكل ٠٠٠ ١ مولود حياً في غضون العقد الماضي.

١-٤ وفيات الأمهات

تعريف وفيات الأمهات هو أنها وفيات تحدث أثناء الحمل أو في الفترة اللاحقة للولادة – ٤٢ يوماً بعد التوليد – لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حياً. تعطينا آخر البيانات المتاحة لعام ٢٠٠٣ عن وفيات الأمهات في ١٢ بلداً عربياً صورة قاتمة. فإن ما متوسطه ٤٨١,٢ امرأة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حياً تكون لأسباب تتصل بالحمل أو التوليد[١٦]. وفي الصومال والسودان واليمن، تم تسجيل ٦٠٠ ١ و٥٠٠ ١ و٤٠٠ ١ حالة من حالات وفاة الأم لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حياً، على الترتيب، وهي أرقام مروعة.

تفيد البيانات المتاحة عن فترة ١٩٩٠-١٩٩٥ لـ ١٨ بلداً عربياً أن متوسط وفيات الأمهات في المنطقة يبلغ ١٧٥ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حياً. وإن صحّت البيانات المعلنة للبلدان الـ ١٢ المذكورة أعلاه، فهذا يعني أن معدل وفيات الأمهات قد تضاعف ثلاثة أضعاف تقريباً على مدى العقد الماضي. على سبيل المثال، تفيد بيانات عام ١٩٩٠ المتاحة عن السودان أن معدل وفيات الأمهات كان ٧٠٠ حالة موت لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حياً، مقابل ٥٠٠ ١ وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حياً اليوم. أما اليمن، فإن المعدل المسجّل لوفيات الأمهات فيه هو ٣٣٠ لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حياً عام ١٩٩٠، مقابل ٤٠٠ ١ وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود اليوم.

---

(١٤) نفس المرجع، ص ٥١.

(١٥) الإسكوا: ملامح قطرية، ٢٠٠٣.

(١٦) المصدر نفسه.

ثانياً- مستويات التحصيل الدراسي والإلمام بالقراءة والكتابة

بالرغم من أن بلدان العالم العربي بذلت جهوداً شاقة لتحسين انتفاع المرأة بالتعليم وسدّ الثغرة بين الرجال والنساء في جميع مراحل التعليم، أعاق النمو السكاني وهزال النمو الاقتصادي وتمادي المعايير التقليدية، الاجتماعية والثقافية المناهِضة لحصول المرأة على المساواة في الحقوق والفرص - أعاقت إلى درجات متفاوتة بلوغ المخططين وأصحاب القرار السياسي في العالم العربي هدف تحقيق مستويات تعليم محترمة من قبل المرأة العربية وتكافؤ الجنسين في جميع مراحل التعليم. وفي حالات الأداء الاقتصادي الهزيل – والمنكفئ انحساراً في بعض البلدان – يكون الفقراء عامةً والمرأة على وجه التخصيص أول مَن يعاني زخم وطأة التخلف. وإذا اضطرت أسرة، بفعل الموارد المالية المحدودة، إلى اختيار طفل يتاح له التعليم، يُضحّى بالبنات لصالح أخوتها الصبيان. وهنا أيضاً، نرى أن التصور الثقافي الطاغي بأن دور الفتاة الأول هو أن تكبر لتصبح زوجة أو أماً يحّد إلى مدى بعيد من فرص تلقي الإناث تعليماً يعدها لتصير فاعلةً مؤثرة في المجتمع إلى جانب أندادها من الذكور.

إن التحدي الذي تواجهه أكثرية حكومات المنطقة لتعليم رعاياها لا يزال مهمة مثبطة للعزم. وقد نجحت أكثرية الحكومات في تحسين مستوى تعليم رعاياها بصورة عامة، والإناث منهم بصورة خاصة. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به نظراً إلى ضخامة العمل.

تشير بيانات الاستثمار في التعليم، في بلدان الإسكوا، إلى أن هذا الإستثمار قد نما نمواً كبيراً على مدى الأربعين عاماً الماضية، بمعدل بلغ ٤,٢ في المائة، مقابل معدل نمو عالمي بنسبة ٠,٩ في المائة، ومعدل ٢,٥ في المائة للبلدان النامية[١٣]. غير أن هذه الزيادة الكبرى في الاستثمارات التعليمية لم تتمخض عن زيادة مماثلة في الناتج محسوباً للفرد في هذه البلدان، مما يشير إلى أن الاستثمارات استخدمت "لتكبير" عدد الملتحقين بالمدارس من دون تحسين يُذكر في نوعية التعليم المقّدم والمهارات المستحدثة، مما ترك نفس عدم الانسجام بين "نوع" المهارات المتوفرة والمهارات "اللازمة" لسوق العمل. والواقع أن معدلات الانتساب المدرسي المرتفعة قد أدّت، في غياب الاختصاصات اللازمة لسوق العمل، إلى معدلات بطالة مرتفعة بصورة خطيرة في كثير من البلدان العربية.

تزداد مشكلة هزال مستويات التعليم تعقيداً بفعل الفقر والأمية السائدة في أوساط النساء من العرب. فقد نتج عن احتياج كثير من الأسر إلى دخل إضافي معدلات مرتفعة لعمل الأطفال، لا سيما في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في المدن، التي يغلب على أطفالها أن يُجبروا على العمل في الحقول أو كمتدربين في أعمال قليلة الأجر، لا تقتضي اختصاصاً، لإدرار بعض الدخل لأسرهم. وحتى في البلدان التي جعلت التعليم الإبتدائي الأساسي إلزامياً ومجانياً في آن معاً، يُعتبر ثمن المداومة في مدرسة وحرمان الأسرة من دخل يعود به إلى المنزل إبن يعمل أو بنت تعمل مفرط الارتفاع لعدة أسر. وعندما تواجه الأسر الفقيرة ضرورة الاختيار من جراء العِوز، تضحي أكثرية الأسر بتعليم بناتها لصالح أبنائها. تشير بيانات حديثة العهد إلى أن نحو ٦٨ مليون نسمة من مجموع السكان العرب هم أميون، كما يُقدر بأن هناك ١١ مليون طفل لا يواظبون على المدرسة.

٢-١ معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة

(١٣) مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، المصدر المذكور سابقاً.

منذ ثمانينات القرن الماضي وطيلة العقدين الماضيين، شهدت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في عدة بلدان عربية تحسناً معقولاً. غير أن هذه المعدلات لا تزال جد منخفضة في عدد من البلدان العربية، لا سيما في صفوف الفقراء والمهمشين وسكان الأرياف والإناث.

تشير آخر البيانات المتاحة عن مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة في عام ٢٠٠٠ إلى أن متوسطها في العالم العربي، بين الإناث في الخامسة عشرة من العمر فما فوق، يبلغ ٤٩,٤ في المائة، مقابل ٣٧,٤ في المائة في عام ١٩٩٠، مما يدل على زيادة ١٢ في المائة على مدى العقد الماضي. أما معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الذكور بالمقابل، فيبلغ متوسطها في المنطقة ٦٥,٩ و٧٣,٩ بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠، على الترتيب، أي بزيادة ٨ في المائة في هذه المعدلات على مدى الفترة المذكورة. وبموازاة هذا تظهر من مؤشر المساواة بين الجنسين ثغرة بارزة لصالح الذكور، إذ كانت تبلغ نسبة الملمات بالقراءة والكتابة إلى الملمين في عام ١٩٩٠: ٠,٥٧ إلى ١ و٠,٦٧ إلى ١ في عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول ٤).

الجدول ٤- معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للسكان في سن ١٥ فما فوق ومؤشر المساواة بين الجنسين، ١٩٩٠-٢٠٠٠ (نسب مئوية ونسب عادية)

	معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للسكان في سن ١٥ فما فوق						مؤشر المساواة بين الجنسين		
	١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠		١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
البلـد	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	نسبة الإناث إلى الذكور	نسبة الإناث إلى الذكور	نسبة الإناث إلى الذكور
الأردن	٧١,٧	٨٩,٩	٨٠,١	٩٠,٥	٨٤,٤	٩٤,٩	٠,٨٠	٠,٨٩	٠,٨٩
الإمارات العربية المتحدة	٧١,٠	٧١,٥	٧٥,١	٧٣,٢	٧٩,٥	٧٥,٢	٠,٩٩	١,٠٣	١,٠٦
البحرين	٧٤,٨	٨٦,٩	٧٩,٥	٨٩,٢	٨٢,٧	٩١,٠	٠,٨٦	٠,٨٩	٠,٩١
تونس	٤٦,٤	٧١,٧	٥٣,٠	٧٦,٠	٦٠,١	٨١,٤	٠,٦٥	٠,٧٠	٠,٧٤
الجزائر	٣٩,١	٦٦,٤	٤٥,٢	٧١,١	٥١,٣	٧٥,١	٠,٥٩	٠,٦٤	٠,٦٨
الجمهورية العربية السورية	٤٧,٥	٨١,٩	٥٤,١	٨٥,٤	٦٠,٤	٨٨,٣	٠,٥٨	٠,٦٣	٠,٦٨
جيبوتي	٢٧,٤	٥٥,٥	٣٢,٨	٦٠,٤	٣٨,٤	٦٥,٠	٠,٤٩	٠,٥٤	٠,٥٩
السودان	٣١,٢	٥٨,٦	٣٨,٣	٦٣,٥	٤٦,٠	٦٨,٣	٠,٥٣	٠,٦٠	٠,٦٧
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العراق	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عمان	٣٨,٤	٦٧,٩	٥٠,٧	٧٤,٦	٦١,٧	٨٠,٤	٠,٥٧	٠,٦٨	٠,٧٧
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	٧٦,١	٧٧,٤	٨٠,٠	٧٩,٠	٨٣,٢	٨٠,٥	٠,٩٨	١,٠١	١,٠٣
الكويت	٧٢,٨	٧٩,٥	٧٦,٠	٨٢,٣	٧٩,٩	٨٤,٣	٠,٩٢	٠,٩٢	٠,٩٥
لبنان	٧٣,٢	٨٨,٥	٧٧,٠	٩٠,٥	٨٠,٤	٩٢,٣	٠,٨٣	٠,٨٥	٠,٨٧
ليبيا	٥٠,٩	٨٣,٠	٥٩,٨	٨٧,٤	٦٧,٦	٩٠,٩	٠,٦١	٠,٦٨	٠,٧٤
مصر	٣٣,٦	٦٠,٣	٣٨,٥	٦٣,٥	٤٣,٧	٦٦,٦	٠,٥٦	٠,٦١	٠,٦٦
المغرب	٢٥,٠	٥٢,٧	٣٠,٥	٥٧,٧	٣٦,٠	٦١,٩	٠,٤٧	٠,٥٣	٠,٥٨
المملكة العربية السعودية	٥٠,٦	٧٧,٦	٥٩,٧	٨٠,٨	٦٧,٢	٨٤,١	٠,٦٥	٠,٧٤	٠,٨٠
موريتانيا	٢٣,٩	٤٦,٤	٢٦,٧	٤٨,٧	٢٩,٥	٥٠,٦	٠,٥٢	٠,٥٥	٠,٥٨
اليمن	١٣,٠	٥٥,٤	١٨,٤	٦٢,١	٢٥,٠	٦٧,٤	٠,٢٣	٠,٣٠	٠,٣٧
المنطقة العربية	٣٧,٤	٦٥,٩	٤٣,٤	٦٩,٧	٤٩,٤	٧٣,٩	٠,٥٧	٠,٦٢	٠,٦٧

المصدر: UNESCO, Statistical Yearbook, 1999.

الجدول ٥- معدلات الأمية (١٥-٢٤ عاماً) في البلدان العربية، ٢٠٠٣

البلد	الإناث	الذكور	الإناث والذكور معاً

الأردن	١٣,٤	٤,٢	٨,٦
الإمارات العربية المتحدة	١٨,٥	٢٤,٠	٢٢,٢
البحرين	١٥,٠	٨,١	١٠,٩
تونس	٣٥,٧	١٦,٠	٢٥,٨
الجزائر	٣٩,١	٢١,١	٣٠,١
الجمهورية العربية السورية	٣٦,١	١٠,٣	٢٣,١
جيبوتي	٤١,٦	٢٢,٠	٣٢,١
السودان	٤٩,٥	٢٨,٤	٣٩,٠
العراق	٧٥,٦	٤٤,١	٥٩,٦
عمان	٣٢,٨	١٧,٠	٢٤,٢
قطر	١٥,٠	١٨,٦	١٧,٥
الكويت	١٨,٣	١٥,٠	١٦,٥
لبنان	١٧,٨	٦,٩	١٢,٦
ليبيا	٢٨,١	٧,٦	١٧,٥
المغرب	٦٠,٦	٣٥,٩	٤٨,٣
مصر	٥٣,١	٣١,٧	٤٢,٣
موريتانيا	٦٨,١	٤٨,٢	٥٨,٣
المملكة العربية السعودية	٢٩,٢	١٥,٤	٢١,٣
اليمن	٦٩,٩	٢٩,٥	٤٩,٧
المنطقة العربية	٤٩,٠	٢٧,٠	٣٧,٦

تحسنت مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث في جميع البلدان العربية خلال العقد الماضي، ١٩٩٠-٢٠٠٠. وفيما لا تزال هذه المعدلات مرتفعة جداً في كثير من البلدان العربية - إذ تشهد جيبوتي ومصر وموريتانيا والمغرب والسودان واليمن معدلات أمية لا تزال جدّ مرتفعة إلى أكثر من المتوسط الإقليمي - تروي حال باقي البلدان قصة نجاح. ففي البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، تبلغ معدلات معرفة الإناث القراءة والكتابة نسبة ٨٠ في المائة أو أكثر، مع دلالة مؤشر المساواة بين الجنسين على شبه تكافؤ في البحرين والكويت (٠,٩١ و٠,٩٥، على الترتيب) بل لصالح المرأة في كل من قطر والإمارات (١,٠٣ و١,٠٦، على الترتيب).

والحال أفضل نسبياً للإناث في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً. فمع إيلاء الحكومات مزيداً من الاهتمام لتعليم المرأة في العقدين الماضيين، يشهد جيل الشباب الحالي في فئة ١٥-٢٤ عاماً من العمر معدلات للإلمام بالقراءة والكتابة أفضل من السكان عامةً. في عام ١٩٩٠، كان المتوسط الإقليمي لمعدلات معرفة القراءة والكتابة للإناث في هذه الفئة العمرية ٥٦,٨ مقابل ٧٨,٦ للذكور في نفس المجموعة العمرية. وبحلول عام ٢٠٠٠، بلغ هذا المعدل لإناث نفس الفئة العمرية ٦٩,٩ مقابل ٨٤,١ للذكور. هذا يعني أن الإناث في هذه الفئة العمرية شهدت بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ زيادة بنسبة ١٣,١ في المائة في معدلات معرفة القراءة والكتابة، في حين كانت الزيادة لدى الذكور ٥،٥ في المائة. وفي عام ١٩٩٠، كانت الثغرة بين الجنسين في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لصالح المرأة في قطر والإمارات العربية المتحدة، وبلغت ما يقارب مستويات التكافؤ بين الجنسين في البحرين والكويت بنسبة ٠,٩٩ و٠,٩٨ في الأردن. وبحلول عام ٢٠٠٠، بلغت البحرين التكافؤ التام في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث والذكور المنتمين إلى الفئة العمرية ١٥-٢٥ عاماً، في حين أن الثغرة بين الجنسين هي لصالح المرأة في الأردن والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة (انظر الجدول ٦).

الجدول ٦- معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية ١٥-٢٤ ومؤشر المساواة بين الجنسين، ١٩٩٠-٢٠٠٠ (بالنسب المئوية والنسب العادية)

البلـد	معدلات الإلمام لسن ١٥ فما فوق						مؤشر المساواة بين الجنسين		
	١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠		١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	نسبة النساء إلى الرجال	نسبة النساء إلى الرجال	نسبة النساء إلى الرجال
الأردن	٩٦,٤	٩٨,١	٩٩,٥	٩٦,٤	٩٩,٨	٩٩,٣	٠,٩٨	١,٠٣	١,٠١
الإمارات العربية المتحدة	٨٨,٩	٨٢,١	٩٢,٢	٨٥,٢	٩٤,٦	٨٧,٩	١,٠٨	١,٠٨	١,٠٨
البحرين	٩٥,١	٩٦,٣	٩٧,٤	٩٧,٥	٩٨,٦	٩٨,٣	٠,٩٩	١,٠٠	١,٠٠
تونس	٧٤,٣	٩٢,٦	٨٢,٥	٩٥,٣	٨٨,٠	٩٧,٢	٠,٨٠	٨٧٨	٠,٩١
الجزائر	٥٩,٥	٨٢,٢	٦٥,٧	٨٤,٦	٧١,٤	٨٧,١	٠,٧٢	٠,٧٨	٠,٨٢
الجمهورية العربية السورية	٦٦,٨	٩٢,٢	٧٣,١	٩٤,٠	٧٨,٦	٩٥,٤	٠,٧٢	٠,٧٨	٠,٨٢
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	٥٣,٨	٧٥,٢	٦٣,٢	٧٩,٣	٧١,٥	٨٢,٧	٠,٧٢	٠,٨٠	٠,٨٦
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العراق	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عمان	٧٥,٥	٩٥,٥	٨٩,٦	٩٨,٦	٩٦,٣	٩٩,٧	٠,٧٩	٠,٩١	٠,٩٧
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	٩٣,٠	٨٨,٣	٩٥,٦	٩٠,٩	٩٧,١	٩٢,٧	١,٠٥	١,٠٥	١,٠٥
الكويت	٨٧,٦	٨٨,٥	٩١,١	٩٠,٧	٩٣,٥	٩٢,٣	٠,٩٩	١,٠٠	١,٠١
لبنان	٨٨,٦	٩٥,٧	٩١,٠	٩٦,٦	٩٣,٠	٩٧,٥	٠,٩٣	٠,٩٤	٠,٩٥
ليبيا	٨١,٧	٩٩,٠	٨٧,٨	٩٩,٧	٩٢,٢	٩٩,٨	٠,٨٣	٠,٨٨	٠,٩٢
مصر	٥٠,٩	٧٠,٩	٥٦,٧	٧٣,٨	٦٢,٣	٧٦,٤	٠,٧٢	٠,٧٧	٠,٨٢
المغرب	٤٢,٠	٦٨,١	٥٠,٠	٧٢,٧	٥٨,١	٧٦,٢	٠,٦٢	٠,٦٩	٠,٧٦
المملكة العربية السعودية	٧٨,٧	٩١,٥	٨٥,٨	٩٤,٠	٩٠,٤	٩٥,٦	٠,٨٦	٠,٩١	٠,٩٥
موريتانيا	٣٥,٧	٥٥,٤	٣٧,٣	٥٦,٤	٣٩,٢	٥٦,٨	٠,٦٤	٠,٦٦	٠,٦٩
اليمن	٢٥,٠	٧٣,٥	٣٤,٧	٧٩,٤	٤٥,٢	٨٢,٦	٠,٣٤	٠,٤٤	٠,٥٥
المنطقة العربية	٥٦,٨	٧٨,٦	٦٣,٨	٨١,٦	٦٩,٩	٨٤,١	٠,٧٢	٠,٧٨	٠,٨٣

المصدر: UNESCO, Statistical Yearbook, 1999.

٢-٢ القيد في المدارس الابتدائية

إن إجمالي نسب قيد البنات والصبيان بين فترتي ١٩٩٠-١٩٩٤ و١٩٩٥-١٩٩٩ هي نسب واحدة تقريباً على مدى عقد التسعينات. ففي عام ١٩٩٠، تدل البيانات المتاحة في بعض البلدان على أن أحد عشر بلداً من أصل تسعة عشر تبلغ نسبة قيد الإناث فيها أكثر من ٨٠ في المائة، في حين أن تسعة بلدان من أصل ثمانية عشر تتوفر عنها بيانات تتجاوز نسبة تسجيل البنات فيها ٨٠ في المائة. وفي الجزائر والبحرين ومصر والأردن ولبنان وليبيا والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة، كانت معدلات قيد البنات في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ تتجاوز ٩٠ في المائة، وذلك حتى عام ١٩٩٩، إلا في الإمارات التي هبط معدلها إلى ٨٧ في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩.

يبيّن مؤشر المساواة بين الجنسين للفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ أن هذا المؤشر يتجاوز، في ١١ بلداً من أصل ١٩ بلداً عربياً توفرت عنه بيانات، ٠,٩٠ للقيد في المرحلة الابتدائية، في حين أنه بلغ هذا المستوى في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، في ١١ من أصل ١٨ بلداً. وهذا المؤشر هو، في البحرين، لصالح الإناث، إذ بلغ ١,٠٣ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ و١,٠١ في فترة ١٩٩٥-١٩٩٩. في الكويت وليبيا أيضاً، كان مؤشر المساواة بين الجنسين لصالح البنات في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، إذ بلغ ١,٠٣ و١,٠١ على الترتيب (انظر الجدول ٧).

ومع أن عدد الإناث المسجلة في المدارس الإبتدائية قد تحسن على صعيد المنطقة في العقد الماضي، فإن الحالة تبقى مؤسفة في بلدان كجيبوتي والسودان واليمن، إذ أن نسبة القيد كانت دون ٥٠ في المائة، في العقد الماضي. وفي جيبوتي والسودان كليهما، نرى أن قيد الذكور في هذه المرحلة المدرسية هزيل كذلك، مما يدل على ضعف أداء البلد إجمالاً في تعزيز التعليم الإبتدائي. أما في اليمن، الذي يتجاوز معدل قيد الصبيان فيه قيد البنات إلى حد بعيد، فيبلغ مؤشر المساواة بين الجنسين ٠,٤٠ فقط، مما يشير إلى وجود ثغرة كبرى لصالح الذكور.

وتتجاوز نسب القيد المدرسي في عدد من بلدان المنطقة العربية ١٠٠ في المائة. يمكن تفسير هذه النسبة غير العادية باستمرار قيد عدد كبير من التلاميذ في المرحلة الابتدائية بعد بلوغهم السن الرسمي، أو بحالات الرسوب والبقاء في صف واحد. وبدلاً من أن تكون دليلاً على انتفاع الجميع بالتعليم الابتدائي وعلى تقدم حقيقي، يمكن لنسبة تتجاوز ١٠٠ في المائة بكثير أن تكون بالأحرى مقياساً لمواظبة هزيلة أو مقياساً لسوء نوعية التعليم"[١٨].

الجدول ٧- معدلات قيد الإناث والذكور في المرحلة الإبتدائية ومؤشر المساواة بين الجنسين، ١٩٩٠-١٩٩٤ و١٩٩٥-١٩٩٩ (بالنسب المئوية والنسب العادية)

مؤشر المساواة بين الجنسين		معدلات القيد الإجمالية				
١٩٩٥-١٩٩٩	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩		١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٠-١٩٩٤	
نسبة البنات إلى البنين	نسبة البنات إلى البنين	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	البلد (الفئة العمرية)
-	١,٠٠	-	-	٩٤	٩٤	الأردن (٦-١٥)
٠,٩٦	٠,٩٦	٩١	٨٧	٩٦	٩٢	الإمارات العربية المتحدة (٦-١١)
١,٠١	١,٠٣	١٠٥	١٠٦	١٠٩	١١٢	البحرين (٦-١١)
٠,٩٣	٠,٩٢	١٢٢	١١٤	١٢٢	١١٢	تونس (٦-١١)
٠,٩٠	٠,٨٨	١١٣	١٠٢	١١٢	٩٩	الجزائر (٦-١١)
٠,٩١	٠,٩٠	١٠٦	٩٦	١٠٧	٩٦	الجمهورية العربية السورية (٦-١١)
٠,٧٥	٠,٧٧	٤٤	٣٣	٤٣	٣٣	جيبوتي (٦-١١)
٠,٨٥	٠,٨١	٥٥	٤٧	٥٨	٤٧	السودان (٦-١٣)
-	-	-	-	-	-	الصومال (٦-١٣)
٠,٨٥	٠,٨٦	٩٢	٨٧	٩٧	٨٣	العراق (٦-١١)
٠,٩٥	٠,٩٥	٧٨	٧٤	٨٣	٧٩	عمان (٦-١١)
١,٠٠	-	٩٧	٩٧	-	-	فلسطين (٦-١١)
٠,٩٩	٠,٩٥	٨٧	٨٦	٨٨	٨٤	قطر (٦-١١)
٠,٩٩	١,٠٣	٧٨	٧٧	٦٥	٦٧	الكويت (٦-٩)
٠,٩٦	٠,٩٦	١١٣	١٠٨	١١٤	١١٠	لبنان (٦-١١)
-	١,٠١	-	-	١١٠	١١١	ليبيا (٦-١٤)

(١٨) المرأة والرجل في البلدان العربية، التعليم، الإسكوا، ٢٠٠٢، ص ٥.

الجدول ٧ (تابع)

البلد (الفئة العمرية)	معدلات القيد الإجمالية				مؤشر المساواة بين الجنسين	
	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥
	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	نسبة البنات إلى البنين	نسبة البنات إلى البنين
مصر (٦-١٠)	٩١	١٠٤	٩٤	١٠٨	٠,٨٨	٠,٨٧
المغرب (٦-١٢)	٦٨	٩٣	٧٤	٩٧	٠,٧٣	٠,٧٩
المملكة العربية السعودية (٦-١٦)	٧٤	٧٩	٧٦	٧٩	٠,٩٤	٠,٩٦
موريتانيا (٦-١١)	٦٤	٧٨	٧٥	٨٤	٠,٨٢	٠,٨٩
اليمن (٦-١٤)	٤٥	١١٣	٤٠	١٠٠	٠,٤٠	٠,٤٠

٢-٣ القيد في المدارس الثانوية

تبدي البيانات المتاحة حول القيد في مرحلة التعليم الثانوي للإناث والذكور في عدد من البلدان العربية صورة كالحة. ففي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، بقي مستوى قيد الجنسين كليهما، علاوةً على معدل التغيّر، على هزاله. وفي البلدان الـ ١٦ التي توفرت عنها بيانات لفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، كان متوسط المنطقة لقيد البنات في المدارس الثانوية ٥١,٧ في المائة، في حين أن متوسط معدلات الصبيان الإقليمي كان ٥٧,٢ في المائة. ولم تقتصر معدلات التحاق البنات على عدم التحسن وحسب في نهاية التسعينات، بل إن المتوسط الإقليمي لـ ١٧ بلداً عربياً في عام ١٩٩٩ بلغ ٥٠,٨، أي أنه انخفض بنسبة واحد في المائة تقريباً بين ١٩٩٠ و١٩٩٩. ولا تختلف الحال بالنظر إلى الصبيان شديد الاختلاف، فإن متوسط قيدهم في المنطقة، في عام ١٩٩٩، كان يبلغ ٥٦ في المائة، أي بنسبة تدنت ١,٢ في المائة على مدى عشر سنوات.

وبالنظر إلى أداء كل بلد بمفرده، يقع متوسط جيبوتي والعراق وموريتانيا والمغرب والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن – أي ٧ من أصل ١٧ بلداً – جميعاً دون متوسط بلدان المنطقة لكلا الجنسين، علماً بأن أدنى معدل قيد بلغ ١١ في المائة للإناث و١٧ في المائة للذكور في عام ١٩٩٩. ولم تكن معدلات قيد الإناث والذكور في فترة ١٩٩٥-١٩٩٩ بنسبة ٨٠ في المائة أو أكثر قليلاً إلا في بلدين اثنين من أصل ١٧ بلداً تتوفر عنها بيانات، وكان معدل قيد البنات في لبنان ٨٤ في المائة وفي الإمارات العربية المتحدة ٨٢ في المائة، فيما بلغت معدلات تسجيل الذكور ٨٣ في المائة في مصر و٨٠ في المائة في قطر.

الجدول ٨- معدلات قيد الإناث والذكور في المرحلة الثانوية ومؤشر المساواة بين الجنسين، ١٩٩٠-١٩٩٤ و١٩٩٥-١٩٩٩ (نسب مئوية ونسب عادية)

البلد (الفئة العمرية)	معدلات القيد الإجمالية				مؤشر المساواة بين الجنسين	
	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥
	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	نسبة البنات إلى البنين	نسبة البنات إلى البنين
الأردن (١٦-١٧)	-	-	-	-	-	-
الإمارات العربية المتحدة (١٥-١٧)	٨٤	٧٦	٨٢	٧٧	١,١١	١,٠٦
البحرين (١٥-١٧)	٩٨	٩١	-	-	١,٠٨	-
تونس (١٥-١٨)	٥٤	٥٩	٦٣	٦٦	٠,٩٢	٠,٩٥
الجزائر (١٥-١٧)	٥٨	٦٦	٦٢	٦٥	٠,٨٨	٠,٩٥

الجدول ٨ (تابع)

البلد (الفئة العمرية)	معدلات القيد الإجمالية				مؤشر المساواة بين الجنسين	
	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥
	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	نسبة البنات إلى البنين	نسبة البنات إلى البنين
الجمهورية العربية السورية (١٥-١٧)	٤٠	٤٩	٤٠	٤٥	٠,٨٢	٠,٨٩
جيبوتي (١٦-١٨)	١٠	١٥	١٢	١٧	٠,٦٧	٠,٧١
السودان (١٤-١٦)	١٣	١٥	٢٠	٢٣	٠,٨٧	٠,٨٧
الصومال (١٤-١٧)	-	-	-	-	-	-
العراق (١٥-١٧)	٣٥	٥٣	٣٢	٥١	٠,٦٦	٠,٦٣
عُمان (١٥-١٧)	٦٢	٦٨	٦٦	٦٨	٠,٩١	٠,٩٧
فلسطين (١٥-١٧)	-	-	٦٨	٦٨	-	١,٠٠
قطر (١٥-١٧)	٨٢	٨٢	٧٩	٨٠	١,٠٠	٠,٩٩
الكويت (١٤-١٧)	٦٢	٦٢	٦٦	٦٤	١,٠٠	١,٠٣
لبنان (١٦-١٨)	٨٣	٧٥	٨٤	٧٨	١,٠٠	١,٠٨
ليبيا (١٥-١٧)	-	-	-	-	-	-
مصر (١٤-١٦)	٧١	٨٢	٧٣	٨٣	٠,٨٧	٠,٨٨
المغرب (١٦-١٨)	١٣	٤٣	٣٤	٤٤	٠,٣٠	٠,٧٧
المملكة العربية السعودية (١٥-١٧)	٥١	٥٩	٥٧	٦٥	٠,٨٦	٠,٨٨
موريتانيا (١٥-١٧)	١١	٢٠	١١	٢١	٠,٥٥	٠,٥٢
اليمن (١٦-١٧)	-	-	١٤	٥٣	-	٠,٢٦

المصدر: UNESCO, Statistical Yearbook, 1999.

تفيد بيانات عدة بلدان أن هناك تراجعاً في معدلات قيد البنات في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩. وقد شهد العراق وقطر والإمارات العربية المتحدة ارتفاع معدلات قيد الإناث فيها، في المرحلة الثانوية بين ١٩٩٠ و١٩٩٤ و١٩٩٥-١٩٩٩. وفيما يسهل تعليل ذلك بصدد العراق، نظراً لأوضاعه الاقتصادية في ظل حظر التسعينات وما ترتب عليه من آثار في فرص الانتفاع العادي بالتعليم، يبدو هذا الانحسار غريباً في بلدان مثل قطر والإمارات، اللتين كانتا تحافظان بصورة عامة على مستويات أعلى لتعليم البنات من كافة بلدان المنطقة العربية.

كان مؤشر المساواة بين الجنسين يتجاوز ٠,٩٠ في ٨ من أصل ١٧ بلداً عربياً عام ١٩٩٩، في حين أن هذا المعدل كانت تنعم به ٧ بلدان من أصل ١٩ في عام ١٩٩٠. وهنا أيضاً، لا يدل هذا المؤشر على أي تحسن يذكر على صعيد المنطقة، في غضون العقد الماضي. وبالنظر إلى أداء كل بلد بمفرده، شهدت الثغرة بين الجنسين في المغرب تقلصاً ملموساً على مدى العقد الماضي، إذ انتقلت من ٠,٣٠ في المائة ١٩٩٠-١٩٩٤ إلى ٠,٧٧ في فترة ١٩٩٥-١٩٩٩. ومع أن معدلات قيد البنات في مرحلة التعليم الثانوي لا تزال منخفضة بالقيم المطلقة في المغرب، فقد تضاعفت أكثر من ضعفين في عقد التسعينات، إذ ارتفعت من ١٣ في المائة في فترة ١٩٩٠-١٩٩٤ إلى ٣٤ في فترة ١٩٩٥-١٩٩٩. والثغرة بين الجنسين ليست هامة بصورة عامة، بالنظر إلى أن معدلات قيد الذكور والإناث تتساوى بهزالها في أكثرية البلدان العربية. غير أن بيانات قلة من البلدان تدل على ثغرات عميقة بين الجنسين وواسعة؛ في طليعة البلدان التي لا يتكافأ فيها الجنسان اليمن، إذ لا تبلغ نسبة الإناث سوى ٢٦ إلى ١٠٠ صبي مسجلين في المدارس الثانوية (انظر الجدول ٨).

٤-٢ القيد في مرحلة التعليم العالي

على غرار بيانات القيد في المرحلة الثانوية، شهد إجمالي معدلات القيد في مرحلة التعليم العالي والجامعي انخفاضاً في المنطقة العربية بالنسبة إلى متوسط المعدلات العالمية[١٩]. ففي فترة ١٩٩٠-١٩٩٤، كان متوسط معدلات قيد الإناث في مرحلة التعليم العالي، في ستة عشر بلداً تتوفر عنها بيانات، يبلغ ١٤,١ في المائة مقابل ١٣ في المائة للذكور، مع العلم أن مؤشر المساواة بين الجنسين كان لصالح الفتيات في ٥ بلدان عربية، وبمستوى التكافؤ في بلدين. وتشير البيانات المتاحة عن ١٣ بلداً عربياً للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ إلى أنّ متوسط معدلات المنطقة لقيد الإناث كان ١٥,٢ في المائة، فيما كان هذا المتوسط للذكور ١٤,١ في المائة. ومع أن معدلات قيد الإناث متدن بصورة ملموسة في مرحلة التعليم العالي، فهي تفوق معدلات قيد الذكور بنسبة ١ في المائة تقريباً، علماً بأن كلا الجنسين شهدا زيادة في معدلات القيد في التسعينات، بلغت ١ في المائة.

لا يزال عدم التكافؤ الإقليمي هاماً في معدل قيد الإناث في مرحلة التعليم العالي، وتقع جيبوتي في أدنى الدرجات، بمعدل لقيد الإناث فيها لا يتجاوز ٠,٢ في المائة، بينما يبلغ معدل موريتانيا ١ في المائة، والسودان ٣ في المائة. وثمة ما مجموعه ٦ بلدان من أصل ١٣ بلداً تتوفر عنها بيانات، كانت معدلات قيد بناتها تقع دون متوسط بلدان المنطقة في فترة ١٩٩٥-١٩٩٩، فيما سجلت ٩ من أصل ١٦ بلداً معدلات دون المتوسط الإقليمي في فترة ١٩٩٠-١٩٩٤ (انظر الجدول ٩).

الجدول ٩- معدلات قيد الإناث والذكور في مرحلة التعليم العالي ومؤشرات المساواة بين الجنسين، ١٩٩٠-١٩٩٤ و١٩٩٥-١٩٩٩ (بالنسب المئوية والنسب العادية)

البلد (الفئة العمرية)	معدلات القيد الإجمالية				مؤشر المساواة بين الجنسين	
	١٩٩٠-١٩٩٤		١٩٩٥-١٩٩٩		١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩
	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	نسبة الإناث إلى الذكور	نسبة الإناث إلى الذكور
الأردن (١٨-٢٠)	-	-	-	-	-	-
الإمارات العربية المتحدة (١٨-٢٠)	١٤	٥	٢١	٥	٢,٨٠	٤,٢٠
البحرين (١٨-٢٠)	٢٤	١٦	-	-	١,٥٠	-
تونس (١٩-٢٠)	١١	١٤	١٢	١٥	٠,٧٩	٠,٨٠
الجزائر (١٨-٢٠)	٩	١٢	١٠	١٤	٠,٧٥	٠,٧١
الجمهورية العربية السورية (١٨-٢٠)	١٣	١٨	-	-	٠,٧٢	-
جيبوتي (١٩-٢٠)	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	١,٠٠	٠,٦٧
السودان (١٧-٢٠)	٣	٣	-	-	١,٠٠	-
الصومال (١٨-٢٠)	-	-	-	-	-	-
العراق (١٨-٢٠)	-	-	-	-	-	-
عُمان (١٨-٢٠)	٦	٦	٧	٩	١,٠٠	٠,٧٨
فلسطين (١٩-٢٠)	-	-	٢٣	٣٠	-	٠,٧٧
قطر (١٨-٢٠)	٤٢	١٥	٤١	١٤	٢,٨٠	٢,٩٣
الكويت (١٨-٢٠)	٢٣	١٤	٢٤	١٥	١,٥٣	١,٦٠
لبنان (١٩-٢٠)	٢٨	٣٠	٢٧	٢٧	٠,٩٣	١,٠٠
ليبيا (١٨-٢٠)	١٥	١٨	-	-	٠,٨٣	-

(١٩) UNESCO, Statistical Yearbook (UNESCO Publishing & Bernan Press, USA 1999).

الجدول ٩ (تابع)

البلد (الفئة العمرية)	معدلات القيد الإجمالية				مؤشر المساواة بين الجنسين	
	١٩٩٤-١٩٩٠		١٩٩٩-١٩٩٥		١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥
	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	نسبة الإناث إلى الذكور	نسبة الإناث إلى الذكور
مصر (١٧-٢٠)	١٤	٢٢	١٦	٢٤	٠,٦٤	٠,٦٧
المغرب (١٩-٢٠)	٩	١٣	-	-	٠,٦٩	-
المملكة العربية السعودية (١٨-٢٠)	١٣	١٥	١٥	١٧	٠,٨٧	٠,٨٨
موريتانيا (١٨-٢٠)	١	٦	١	٦	٠,١٧	٠,١٧
اليمن (١٨-٢٠)	-	-	١	٧	-	٠,١٤

المصدر: UNESCO, Statistical Yearbook, 1999.

تشير البيانات الخاصة بالبحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة إلى وجود ثغرة واسعة بين الجنسين لصالح الإناث في مجال معدلات القيد في مرحلة التعليم الثالثة. يمكن أن يفسّر ذلك بازدياد عدد الذكور، في البلدان المذكورة، الذين يتمون دراساتهم خارج بلادهم للحصول على شهاداتهم الجامعية. وباستبعاد مستويات التفاوت هذه لصالح الإناث، المرتفعة ارتفاعاً هائلاً، التي ينحرف بسببها المتوسط الإقليمي، لم يسجّل معدلاً فوق ٠,٩٠ في فترة ١٩٩٤-١٩٩٥، لمؤشر المساواة بين الجنسين إلا ٤ من أصل ١٤ بلداً عربياً، كما لم يبلغ مستويات التكافؤ إلا لبنان في فترة ١٩٩٥-١٩٩٩ والمملكة العربية السعودية، التي بلغ مؤشرها ٠,٨٨ (وذلك أيضاً باستثناء البحرين والكويت وقطر والإمارات).

٢-٥ مجالات الاختصاص

تشمل البيانات المتوفرة لتوزع الطلاب الجامعيين حسب مجال الإختصاص وحسب الجنس مجموعتين من البيانات: مجموعة بيانات ١٩٩٥-١٩٩٦ التي تعطي صورة توزُّع الطلاب الإناث والذكور في الجامعات حسب مجال الدراسة لـ ١١ بلداً عربياً (انظر الجدول ١٠)، ومجموعة بيانات عام ٢٠٠١ الخاصة بتوزع الطلبة الإناث والذكور في نطاق مختلف مجالات الدراسة في المرحلة الجامعية لـ ١٢ بلداً عربياً، (انظر الجدول ١١). وبالإضافة إلى ذلك، استند مؤلف هذا البحث إلى بيانات وردت في دراسة سابقة صنفّها المؤلف للبلدان العربية الـ ٢٢ عن علماء المنطقة العربية المحتملين بالاستفادة من بيانات عن أعداد الإناث والذكور المسجّلة في مجالات العلوم، في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، لإجراء التحليل الذي يلي.

تعطي بيانات الإسكوا المتاحة، المعّدة لمجموعة ١١ بلداً عربياً، صورة توزع الطلاب حسب مجال الدراسة في العام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦. وفي المتوسط، كانت نسبة ٥٥,٤ في المائة من مجموع الإناث في المرحلة الجامعية مسجلةً في الآداب والعلوم الإنسانية، مقابل ٣٥,٨ في المائة من الطلاب الذكور، مما يشير إلى ثغرة بين الجنسين بنسبة ١٩,٦ في المائة لصالح الإناث في هذه المجالات. أما في إدارة الأعمال والحقوق والعلوم الاجتماعية، فبلغ معدّل قيد الإناث كنسبة مئوية إلى مجموع أعداد الطالبات الجامعيات ١٩,٧ في المائة، مقابل معدل قيد بنسبة ٢٦,٨ في المائة للذكور، مما يعني زيادة ٧ في المائة تقريباً عن معدل قيد الإناث في هذه الفروع. وفي العلوم، كان معدل قيد الإناث ٩,٢ في المائة، أي بزيادة ٠,٢ في المائة عن معدل تسجيل الذكور في هذا المجال، الذي كان ٩ في المائة. أما فرع الهندسة، فاستأثر بنسبة ٥,١ في المائة من معدلات قيد الإناث في الجامعات، وبـ ١٧,٨ في المائة للذكور. وبلغ معدل قيد الإناث في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية ٦,٥ في المائة، مقابل ٦,٧ معدلاً للذكور.

الجدول ١٠- توزّع الطلاب حسب مجال الدراسة، ١٩٩٥/١٩٩٦
(بالنسب المئوية)

البلد	التربية، الدراسات الإنسانية والفنون		العلوم الاجتماعية الأعمال التجارية والقانون		العلوم		الهندسة		الصحة والرعاية الاجتماعية		مجالات أخرى	
	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء
البحرين	٢٣,٠	١٢,٠	٣٠,٥	١٧,١	٨,٦	٤٤,٤	١٢,١	٤٨,٤	١٨,٤	٧,٩	٧,٤	١٠,٣
مصر	٥١,٨	٣٨,٩	٣٤,١	٤٠,٦	٣,٠	٣,٢	١,٥	٧,٢	٧,١	٦,١	٢,٥	٤,٠
الأردن	٤٥,٤	٢٦,٨	٢٤,٠	٣٥,٩	١١,٧	١١,٥	٤,٩	١٣,٤	١١,٤	١٠,١	٢,٦	٢,٣
الكويت	٤١,٧	١٦,٤	٤٠,٧	٦٥,٩	٨,٩	٣,٥	٥,٣	٩,٩	٣,٣	٤,٤	٠,٠	٠,٠
عُمان	٨٣,١	٤٥,٠	٠,٠	٠,٠	١٠,٢	٨,٨	٢,٨	٢٠,٥	٣,٠	١٠,٤	٠,٩	١٥,٣
فلسطين	٧٤,٤	٦٠,٢	٠,٠	٠,٠	١٧,١	١٩,٧	٢,٨	٨,١	٣,٨	١,٨	١,٩	١٠,٢
قطر	٦٣,٢	٢٦,٥	١٢,٣	١٩,٤	١٢,١	٢٣,١	٦,٣	٢٣,٨	٠,٠	٠,٠	٦,٣	٧,١
المملكة العربية السعودية	٨٢,٥	٧١,٢	٥,١	٨,٩	٨,٥	٤,٣	٠,٢	١٠,٥	٢,٧	٣,٧	١,١	١,٤
الجمهورية العربية السورية	٤١,٠	١٩,١	١٦,٩	٣٨,٢	١٠,٢	٨,٨	١٥,٩	٣٥,٦	١٢,٣	٢٣,٦	٣,٧	١٠,٢
الإمارات العربية المتحدة	٥٧,٢	٢٢,١	١١,٢	٣٦,٠	٩,٩	٩,٩	٢,٦	١٤,٣	١,٧	١,٨	١٧,٤	١٥,٨
اليمن	٦٤,٦	٥٥,٨	٤١,٨	٣٢,٤	١,٣	١,٨	١,٩	٤,٠	٧,٩	٣,٨	٠,٥	٢,٣

المصدر: الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة الإسكوا (٢٠٠١).

يظهر من بيانات ١٩٩٠ الخاصة بعدد العلماء المحتمل في العالم العربي نمط قيد منخفض للإناث في مجموع مجالات الهندسة والطب وعلوم الحاسوب والعلوم الطبيعية والرياضيات. وتفيد البيانات المصنّفة للبلدان العربية الـ ٢٢ أن المتوسط الإقليمي لقيد الإناث في هذه الفروع مجموعةً هو ٢٢,٥ في المائة، مقابل ٦١ في المائة للذكور، أي ما يناهز ثلاثة أضعاف نسبة الإناث. والثغرة بين الجنسين للعلماء المحتملين تبلغ حداً متدنياً حتى نسبة ٥٩ طالبة مقابل ١٠٠ طالب، مع بعض الفوارق البارزة بين بلدان المنطقة. ففي الإمارات العربية المتحدة، نرى أن هذا الفارق لصالح الإناث، فالنسبة هي ١٧٠ طالبة مقابل ١٠٠ طالب، علماً بأن الكويت سجّلت نسباً تقارب التكافؤ، ففيها ٩٩ طالبة مقابل ١٠٠ طالب، كما يبيّن سجل قطر أن نسبة القيد فيها ٩٦ طالبة مقابل ١٠٠ طالب. وهنا أيضاً، قد تكون هذه البيانات قد تأثرت، لا سيما في الإمارات، بهجرة فريدة للذكور للدراسة خارج بلادهم، مما يرفع نسبة الطالبات إلى الطلاب في مرحلة التعليم هذه. ونرى في ١٥ من أصل ٢١ بلداً معدلاً لعدم تكافؤ الجنسين أكبر من المتوسط الإقليمي، وتشهد جزر القمر واليمن أعلى المعدلات في القيد في الفروع العلمية، إذ تبلغ ١١ و٣٦ طالبة لكل ١٠٠ طالب، على الترتيب[٢٠].

عند النظر في توزّع الجنسين ضمن كل مجال من فروع الاختصاص، ترينا البيانات المتاحة أن نسبة الإناث تمثل ٦٧ في المائة من الأعداد المسجلة في التربية و٦٥,٢ في المائة في الآداب والعلوم الإنسانية، و٤٤,٥ في المائة في إدارة الأعمال والحقوق والعلوم الاجتماعية و٥٤,٨ في المائة في العلوم و٢٦,٢ في المائة في الهندسة، و٤٧,٧ في المائة في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية. ومع أن هذا التوزع ينطوي على نمط عام، قد لا يكون بالضرورة دليلاً على خيارات شخصية للطلاب. ففي غالب الأحيان، يتسجّل الطلبة حسب توفر الأماكن داخل كل من الكليات بدلاً من القيد في فروع الدراسات التي يختارون.

(٢٠) المرأة العربية، المرجع المذكور سابقاً، ص ٨٩.

الجدول ١١- توزّع الطلاب من الجنسين حسب مجال الدراسة، ٢٠٠١
(بالنسب المئوية)

البلد	التربية والتعليم		الآداب والعلوم الإنسانية		إدارة الأعمال، الحقوق، العلوم الاجتماعية		العلوم		الهندسة		الصحة والرعاية الصحية		فروع أخرى (الزراعة وفروع غير محددة)	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
البحرين	٧٧	٢٣	٧٦	٢٤	٥٨	٤٢	٧٢	٢٨	٣٢	٦٨	٧٥	٢٥	٣٨	٦٢
مصر	٥٤	٤٦	٥٢	٤٨	٣٧	٦٣	٣٩	٦١	٣٠	٧٠	٤٥	٥٥	٣٣	٦٧
الأردن	٧٤	٢٦	٦٩	٣١	٣٨	٦٢	٤٤	٥٦	٢٣	٧٧	٤٨	٥٢	٥٦	٤٤
العراق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	٧٩	٢١	٧٩	٢١	٦٣	٣٧	٧٣	٢٧	٤٩	٥١	٧٣	٢٧	-	-
لبنان	٨٧	١٣	٦٨	٣٢	٤٥	٤٦	٤٤	٥٦	١٨	٨٢	٦١	٣٩	٤٣	٥٧
عُمان	-	-	٦٢	٣٨	٤٦	٥٤	٥١	٤٩	٩	٩١	٥١	٤٩	٥٥	٤٥
فلسطين	٦٩	٣١	٦٨	٣٢	٣١	٦٩	٤٦	٥٤	٢٩	٧١	٤٥	٥٥	٤٦	٥٤
قطر	٩١	٩	٨٨	١٢	٧٧	٢٣	٧٩	٢١	٤٢	٥٨	-	-	٣٧	٦٣
المملكة العربية السعودية	٧٥	٢٥	٣٤	٦٦	٣١	٦٩	٤٤	٥٦	١	٩٩	٣٩	٦١	٢٤	٧٦
الجمهورية العربية السورية	٧٤	٢٦	٦٢	٣٨	٣١	٦٩	٤٠	٦٠	٢٨	٧٢	٣٣	٦٧	٣٤	٦٦
الإمارات العربية المتحدة	٩٥	٥	٨٦	١٤	٥٧	٤٣	٨٢	١٨	٤٤	٥٦	٦٥	٣٥	٨٣	١٧
اليمن	٢٨	٧٢	٣٨	٦٢	١١	٨٩	٤٣	٥٧	٩	٩١	٣٧	٦٣	٥	٩٥

المصدر: الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة الإسكوا (٢٠٠١).

يعكس تركز إناث العالم العربي في بعض مجالات التعليم، كالتربية والعلوم الإنسانية والأدب، إلى حد ما، أوجه التحيز الثقافية فيما يتصل بالدور المتوقع للمرأة في المجتمع. وليست قدرات تعلّم الإناث مطلقاً قدرات دنيا قد تكون لغير صالحها في الفروع العلمية والتقنية، بل إن المرأة تشجع بصورة عامة و " تكيف اجتماعياً " لتنخرط في مجالات أخرى، يتصور الناس أنها اكثر انسجاماً "لبنات جنسها". على سبيل المثال، من الشائع تصوره أن العمل في التدريس، في هذا الجزء من العالم، هو عمل نسائي. فالمرأة، بوصفها أماً، يقوم دورها الأساسي على حضانة أولادها، يصبح اضطلاعها بدور معلمة مدرسة امتداداً اجتماعياً لدورها الثقافي. وهذه الأطر الاجتماعية والثقافية قد تفسّر تمثيل الإناث بأعداد ساحقة الكثرة في وظائف التعليم، في أكثرية مدارس المنطقة العربية، الابتدائية والثانوية.

وتزيد التقاليد السائدة الفاصلة بين الجنسين في عدة بلدان عربية من تكثيف تركز الإناث في بعض مجالات الدراسة التي لا تقتضي تجاور الجنسين في مكان العمل المحتمل. ففي كثير من البلدان العربية، نرى المدارس والمشافي، وحتى بعض إدارات الخدمة المدنية، وحافلات النقل، تفصل بين الجنسين، مما يتيح للمرأة العمل في ميادين تقدم خدماتها للإناث أيضاً. وفي إطار ثقافات الفصل الجنسي هذه، قد يصعب على المهندسات العثور على عمل في مواقع البناء، فينتهي بهن الأمر كأمهات وزوجات على درجة عالية من الثقافة.

أن البيانات الواردة أعلاه تروي قصة واضحة المغزى، لا بصدد عدم التكافؤ بين الجنسين وحسب في فروع الدراسة ـ وفي سوق العمل، في نهاية المطاف ـ بل بصدد مستويات تطور كثير من البلدان العربية عامة. توفر معدلات القيد في المجالات العلمية بصورة عامة مؤشراً ذا دلالة فيما يتصل بما للتطور المجتمعي من مستوى حالي ومستويات متوقعة في المستقبل. فإن عدد المعلمين المحتملين الذي يمكن لبلد ما أن يضخه بين أجياله القادمة وضمن القوى العاملة فيه يعكس صورة إمكان التقدم في عصر يزداد توجّهه نحو التطور العلمي والتكنولوجي. وقد غدا تقدم الأمم يقاس على نحوٍ فريد بما يمكن لتقدمها العلمي والتكنولوجي أن يقدمه من قيمة مضافة، تمثل مزيته التنافسية في إطار الاقتصاد العالمي. إن رأس المال البشري من أطول الموارد عمراً في

كل بلد، وهو ذو أثر مضاعِف مضاف. ولكن، لكي تكون القوى العاملة هذا المورد المستديم، لا بد لها من أن تكون رفيعة المستوى نوعياً، وإلا تحولت من رأس مال إلى عقبة وعبء. ولسوء الحظ، ليس اختصاص معظم الخريجين في أكثرية البلدان العربية في المجالات ذات القيمة للتطور الراهن لاحتياجات السوق.

والتعليم هو أهم عامل فرد يؤثر في مستقبل تطور أي مجتمع؛ ولا يشذ العالم العربي عن ذلك. ففي جميع حقبات التاريخ، كانت البلدان التي تتصدر اليوم أعلى درجات سلم التقدم تنعم بمستويات تعليم عالية، وهي تكثف تركيزها بصورة فريدة على الاستثمار في البحث والتنمية العلمية. ومع أن جميع سكان كثير من البلدان المتقدمة لم يحظوا بالتعليم العالي، فإن نوعية التعليم الجامعي والعالي المتوفر في تلك البلدان تؤمن أن يتخرج وينزل إلى سوق العمل جيلٌ يمتلك المهارات اللازمة للسوق. ومن المؤكد أن الاستثمار في العلم والتكنولوجيا، سواء في المرحلة الجامعية أو ما بعدها في معاهد البحث المتخصصة، عالي التكاليف، لا طاقة للبلدان الفقيرة على تحمله بسهولة. بيد أن من الأسباب الكامنة وراء تقدم البلدان " الغنية " هذه الاستثمارات بالذات. التي تم توظيفها لتدفع عجلة اختصاصات ومهارات محدّدة. وقد يتعين على المخططين وأصحاب القرار السياسي في العالم العربي أن يختاروا جدياً بين تقديم التعليم العالي للجميع مجاناً وبين تغيير نوعية أنظمة التعليم الجامعي لضمان مكان لبلادهم في زحمة سوق عالمية تتقدم باستمرار.

٦-٢ الإنفاق على التعليم

في فترة ١٩٩٠-١٩٩٥، كانت حكومات البلدان العربية تخصص للتعليم ما متوسطه ١٥,٦ في المائة من مجموع نفقاتها العامة، وارتفع هذا المتوسط بصورة طفيفة إلى ١٦,٦ في المائة بحلول ١٩٩٩. وفي ٨ من البلدان العربية الـ ١٦ التي تتوفر عنها بيانات، تزيد معدلات الإنفاق على التعليم عن المتوسط الإقليمي، علماً بأن اليمن سجّل تخصيص أعلى نسبة من الأموال العامة للتعليم في فترة ١٩٩٠-١٩٩٤، نسبة بلغت ٢١,٦ في المائة، في حين سجّل المغرب والمملكة العربية السعودية في فترة ١٩٩٥-١٩٩٩ نسبة ٢٤,٩ في المائة و٢٢,٨ في المائة لمعدل الإنفاق على التعليم، على الترتيب (انظر الجدول ١٢).

تجدر الملاحظة أنه، في حدود البيانات المتاحة عن معدلات القيد الدراسي ومستويات الإنفاق، يبدو أن ليس هناك ترابط يُذكر بين ارتفاع الإنفاق الحكومي وازدياد معدلات القيد أو تحسن سجلات التحصيل المدرسي. وعل سبيل المثال، نرى في اليمن أدنى سجلات القيد في جميع مراحل التعليم، مع أن مخصصات هذا البلد للتعليم هي من أعلى مخصصات الاستثمار في هذا المجال. وينطبق هذا أيضاً على المغرب والمملكة العربية السعودية.

الجدول ١٢- الإنفاق على التعليم

البلد	الإناث		الذكور	
	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥
الأردن	١٩,٦	١٩,٨	٧،٧	٧,٩
الإمارات العربية المتحدة	١٧,٣	١٦,٧	١,٨	١,٨
البحرين	١١,٨	١٢,٠	٤,٦	٤،٤
تونس	١٦,٤	١٩,٩	٦،٦	٧،٧

الجدول ١٢ (تابع)

البلد	الإناث	الذكور

	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥
الجزائر	١٨,٨	١٦,٤	٦,٠	٥,١
الجمهورية العربية السورية	١٢,٥	١٣,٦	٣,٨	٣,١
جيبوتي	١١,١	-	٣,٦	-
السودان	-	-	-	١,٤
الصومال	-	-	-	-
العراق	-	-	-	-
عمان	١٥,٢	١٦,٧	٤,٦	٤,٥
فلسطين	-	-	-	-
قطر	-	-	٣,٤	-
الكويت	١٠,٩	١٤,٠	٥،٥	٥,٠
لبنان	٧,٥	٨,٢	٢,٠	٢,٥
ليبيا	-	-	-	-
المغرب	٢٢,٦	٢٤,٩	٥,٦	٥,٣
مصر	١٣,٨	١٤,٩	٤,٧	٤,٨
موريتانيا	١٦,٢	١٦,٢	٥,٢	٥,١
المملكة العربية السعودية	١٨,٠	٢٢,٨	٦,٢	٧,٥
اليمن	٢١,٦	٣٢,٨	٦,٣	٧,٠

المصدر: المرأة والرجل في البلدان العربية، ٢٠٠٢، ESCWA/STAT/2002/2.

للاستثمارات في تعليم الإناث أهمية خاصة وقيمة خاصة للتنمية وذلك لثلاثة أسباب رئيسية. فأولاً تشير التقديرات المتيسرة إلى أن معدلات مردود الاستثمارات في تعليم الإناث – من حيث الإنتاجية الاقتصادية – هي في أقل تقدير مساوية لمعدلات عائدات الاستثمار في تعليم الذكور. وثانياً، من المكتنه إفتراضاً على نطاق واسع أن هناك آثاراً إيجابية هامة لتعليم الإناث في عوامل غير سوقية تتعلق بتنمية الموارد البشرية، كالصحة والتغذية وتربية الأطفال (...) فكلما كان مستوى تعليم المرأة أعلى، كانت قدرتها أكبر على معالجة المعلومات واستخدام السلع والخدمات بصورة أجدى لأن إعدادها عندئذ يصبح أفضل لإسداء الرعاية الصحية ولتنشئة أولادها والحد من خصوبتها إلى مستويات مرغوبة. إذا تم بيان مفاعيل تعليم المرأة بغير قيم الإنتاج الاقتصادي الضيّق، فيُرجح أن يفوق مجموع عائدات الاستثمار في تعليم المرأة عائدات الاستثمار في تعليم الذكور[٢١].

من الأمور ذات الدلالة الواضحة أن تكون البلدان العربية التي تبلغ نفقاتها على التعليم أعلى مستوى هي من بين أدنى البلدان من حيث معدلات تعليم الإناث. يشير هذا إلى أن المشكلة قد لا تكون بالضرورة مشكلة أموال تخصص بل قضية تخصيص ملائم وسياسات محددة الهدف. تبيّن دراسة صدرت مؤخراً عن البنك الدولي أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يلزمها إلا أقل من ٠,٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لتسد الثغرة القائمة في التعليم بين الجنسين. إن إجادة الإنفاق قد تكون أصعب بكثير من زيادة الإنفاق، ما دام تحسين الإنفاق يترتب عليه إلغاء امتيازات الفئات الاجتماعية الميسورة التي استفادت من الإنفاق غير المجدي في العقود الماضية[٢٢].

(٢١) Jere Behram, Investing in Female Education and Development (Pennsylvania University Press, 1991).

(٢٢) Nemat Shafik, Big Spending Small Returns: The Paradox of Human Resource Development in the Middle East (Cairo, Economic Research Forum, December, 1994).

إن إجادة الاستثمار في التعليم عامة وتعليم المرأة خاصة أمر حاسم الأهمية لتطور المنطقة. هناك تأكيد واسع الانتشار بأن للاستثمار في تعليم المرأة عائدات خاصة واجتماعية واقتصادية جمّة. وأفضل عامل ترابط لوفيات الأطفال والعمر المتوقع ومعدلات الخصوبة في آن معاً هو معدلات قيد الإناث في المدارس الابتدائية. تبيّن دراسات أجريت عن ٩٩ بلداً نامياً أن كل عام إضافي من أعوام التعليم يخفض خصوبة المرأة بنسبة ٥ إلى ١٠ في المائة، بالإضافة إلى أن زواج الفتيات اللواتي حصلن على التعليم الإبتدائي يتأخر سنتين إلى ثلاث سنوات عن زواج من كان منهن بلا علم. تشير التقديرات إلى أن المردود الاقتصادي لتعليم المرأة يبلغ ١٢,٤ في المائة، مقابل ١١,١ في المائة للرجل، علماً بأن أعلى المعدلات يسجلها التعليم الثانوي[٢٣].

(٢٣) المرجع السابق.

ثالثاً- العمل والعمالة

حدّد إعلان بيجين عدداً من الأهداف الاستراتيجية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية ولتأمين المساواة لها في الانتفاع بالعمل المدفوع الأجر والموارد الاقتصادية، وقد اعتمدتها، رسمياً على الأقل، معظم البلدان العربية. من هذه الأهداف تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية ومساواتها في الانتفاع من العمالة، بتوفير التدريب المهني لها وتسهيل نفاذها إلى الأسواق، وتعزيز قدرة المرأة الاقتصادية والشبكات التجارية الخاصة بها، مع القضاء على الفصل المهني وجميع أشكال التمييز بالعمالة. لا يزال هناك أشواط بعيدة أمام المرأة في بلدان عربية كثيرة في سبيل التحقيق الكامل لهذه الأهداف.

إن معدل مشاركة المرأة في اقتصاد البلدان العربية لا يزال من أدنى معدلات العالم. وهناك عدة عوامل مسؤولة عن سجل المشاركة هذا الهزيل: ضآلة نسبة الملمات بالقراءة والكتابة ومستويات تعليم الإناث وارتفاع معدلات الخصوبة، زواج الإناث المبكر وهزال مرافق البنية التحتية، لا سيما في المناطق الريفية، فضلاً عن تمادي الرواسب الثقافية المقيّدة لتعاطي المرأة بعض أنواع العمل في البلدان العربية. يضاف إلى ذلك أنه يسود في المنطقة العربية مزيد من العوامل العامة المؤثرة في مشاركة السكان بوجه عام في الاقتصاد. وتؤثر معدلات النمو الاقتصادي الهزيلة وضعف الاستثمارات والادخارات وتزايد عدد السكان وتردي مستويات التعليم في عدد البلدان، وضعف الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة وضعف القطاع الخاص وتباطؤ الاقتصاد العالمي عامةً - تؤثر كلها في أداء المنطقة الاقتصادي وسجلات المشاركة الاقتصادية فيها.

يختلف معدل مشاركة المرأة في الاقتصاد ونسبة الإناث في القوى العاملة ونمط عمالتهن فيما بين المناطق الفرعية للعالم العربي. ومن المثير للاهتمام أن مشاركة المرأة في الاقتصاد ونسبة الإناث في القوى العاملة تبلغ أعلى معدلاتها في أقل اقتصاديات المنطقة تقدماً، كجزر القمر والصومال، فيما نرى أدناها في بعض بلدان الخليج الأكثر تقدماً، التي تنعم بأعلى معدلات لتعليم المرأة. وتتجه معدلات مشاركة المرأة في الاقتصادات المتنوعة للجزائر ومصر ولبنان وسوريا وتونس إلى مستوى قريب من متوسط معدلات المنطقة.

وفي أقل الاقتصاديات نمواً، يفسّر الارتفاع النسبي لمعدلات مشاركة المرأة عامةً بمشاركتها الكثيفة في الزراعة والنشاط الاقتصادي غير النظامي. ولذلك، فإن سجل عمالتها في قطاعات الاقتصاد النظامية متدني المستوى بصورة ملموسة، مع أنّ نسبة الإناث في القوى العاملة هي أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي. ومن جهة ثانية، ومع أن المرأة تتمتع في بلدان كعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بمستويات تعليم معقولة الجودة، فإن نسبة الإناث في القوى العاملة منخفضة نسبياً. يمكن تعليل هذا بوجود منظومة قيم ونظام ثقافي يفرضان قيوداً جمّة على عمل المرأة في بعض الميادين، خاصةً في قطاعات الصناعة المضافة القيمة. إن البنية الأبوية المسيطرة في كثير من هذه البلدان تفرض قيوداً ثقافية على مشاركة المرأة في الاقتصاد وعلى تنقلها خارج إطارها المنزلي. ومع أن هذه التقاليد قد باتت أكثر تساهلاً في غضون العقدين الماضيين – مع ازدياد تعلم المرأة – فإن عمل المرأة في كثير من بلدان الخليج لا يزال يقتصر على وظائف تعتبرها التقاليد مناسبةً للمرأة، أو على خدمات فيها فصل بين المرأة والرجل، كالمشافي ومدارس البنات.

ومع أنه ثبت أن معدلات الخصوبة تؤثر تأثيراً سلبياً في معدلات مشاركة المرأة في الاقتصاد، خاصةً في أكثر الاقتصادات تنوعاً، فهناك من الدراسات ما يشير إلى أن نوع العمل الذي تزاوله المرأة يؤثر في أنماط حملها. والحجة المنطقية في ذلك تقول أنه إذا كانت كلفة خيار عدم العمل منخفضة، كما قد تكون الحال في أعمال يسهل البدء بها والعودة إليها (مثل شتى أشكال العمل المستقل، كالخياطة وأعمال المزارع وصناعة

الألبان والعمل في قطاع الحضر غير النظامي عامةً) فإن كلفة خيار إنجاب الأطفال والتخلي مؤقتاً عن العمل هي أيضاً منخفضة. وبالمقابل، نرى أن كلفة خيار الإنجاب بالنظر إلى المرأة العاملة في قطاعات الاقتصاد النظامية، التي يخضع البدء بها والعودة إليها لقيود، هي كلفة عالية. وقد يُلزم هذا المرأة بالمباعدة بين فترات الحمل والحد من عدد الأولاد الذين تختار إنجابهم.

٣-١ مشاركة المرأة في الاقتصاد

يُحسب معدل النشاط الاقتصادي باعتباره نسبة السكان المئوية الناشطة اقتصادياً. تتوفر بيانات عن مشاركة المرأة في الاقتصاد من البلدان العربية الثلاثة عشر التي تشملها منطقة الإسكوا، مع متوسط إقليمي لمشاركة المرأة الاقتصادية كان ٢٠,٥ في المائة في ١٩٩٩/٢٠٠٠. وإذا قارنا هذا المتوسط بالمتوسط الإقليمي لمشاركة المرأة في الاقتصاد في عام ١٩٩٠، وقد كان ٢٠ في المائة، نجد أنه بقي شديد الانخفاض طوال التسعينات. وإذا قسنا هذا بمتوسط لمعدل مشاركة المرأة الاقتصادية يتجاوز ٥٠ في المائة في بلدان العالم المتقدم، نجد أن معدلات مشاركة المرأة العربية في الاقتصاد هزيلة، مثبطة.

ويظهر من أوجه التفاوت فيما بين بلدان المنطقة التي تتوفر عنها بيانات أنّ ٤ من أصل ١٤ بلداً تم مسحه إحصائياً فيها معدلات نشاط اقتصادي نسائي تفوق المتوسط الإقليمي. فإن البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة تنعم بمعدلات نشاط اقتصاد للمرأة هي: ٢٩,٢ في المائة و٣٢,٦ و٣٥,٢ و٣٢ في المائة، على الترتيب. وهذه البلدان الأربعة جميعاً تبيّن سجلاتها أن تعليم المرأة فيها من أعلى المستويات.

الجدول ١٣- معدلات النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة
(آخر عام توفرت له بيانات)

معدل البطالة			معدل النشاط الاقتصادي		
السنة	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	البلد
٢٠٠٠	١٢,٣	٢١,٠	٦٦,١	١٢,٣	الأردن
١٩٩٥	١,٧	٢,٤	٩٢,٢	٣٢	الإمارات العربية المتحدة
١٩٩١	٥,٢	١١,٨	٨٨,٢	٢٩,٢	البحرين
١٩٩٨	٨,٦	١٠,٥	٨٢,٩	١٩	الجمهورية العربية السورية
١٩٨٧	٣,٥	٧,١	٧٤,٠	١٠,٣	العراق
١٩٩٦	١٤,٢	٣٧,٠	٦٤,٢	١٠,٠	عمان
١٩٩٧	١٧,١	٢٠,٢	٧٦,٥	٩,٤	فلسطين
١٩٩٧	١,٨	٥,٢	٩١,٠	٣٥,٢	قطر
١٩٩٩	٠,٨	٠,٧	٦٨,٤	٣٢,٦	الكويت
١٩٩٧	٨,٦	٧,٢	٧٣,٨	٢٠,٢	لبنان
١٩٩٨	٥,١	١٩,٩	٧٣,٨	٢٠,٥	مصر
١٩٩٢	-	-	٨٠,٠	١٤,٥	المملكة العربية السعودية
١٩٩٩	١٢,٥	٨,٢	٦٩,٩	٢١,٨	اليمن

المصدر: Compiled from ESCWA Gender Statistics, 2003.

كانت معدلات نشاط المرأة الاقتصادي، في ستة من البلدان الـ ١٣، دون المتوسط الإقليمي، علماً بأن أدنى معدل يُرى لفلسطين، حيث يبلغ ٩,٤ في المائة، يليها العراق فالأردن فعمان والمملكة العربية السعودية، التي سجلت كلها معدلات دون ١٥ في المائة. وعدم تكافؤ الجنسين في معدلات النشاط الاقتصادي شديد

الارتفاع، اذ يبلغ ٥٧ في المائة بصورة عامة، مع العلم بأنّ معدل نشاط الرجال يبلغ ضعفي معدل النساء في العالم العربي.

٣-٢ نسبة الإناث في القوى العاملة

تشير البيانات المتاحة عن مشاركة المرأة في القوى العاملة في غضون العقدين الماضيين، ١٩٨٠-٢٠٠٠، إلى زيادة شهدتها فعلاً جميع البلدان العربية في نسب الإناث إلى القوى العاملة، إذ ارتفعت من متوسط للمنطقة كان ٢٢,٤ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٩ في المائة عام ٢٠٠٠. تظهر أعلى معدلات مشاركة المرأة هذه في جزر القمر وموريتانيا والصومال، من بين البلدان الـ ٢٢ التي تمت فيها مسوح إحصائية. ونظراً لكون اقتصادات هذه البلدان متخلفة نسبياً، يمكن تعليل ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في قواها العاملة بارتفاع نسبة تمثيل النساء في الزراعة وقطاع المزارع.

وتضاعفت تقريباً نسبة الإناث في القوى العاملة في البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات، من عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠، مع أنها لا تزال دون المتوسط الإقليمي. وباستثناء اليمن، الذي انخفضت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة فيه من ٢٣,٥ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ٢٨ في المائة عام ٢٠٠٠، ارتفعت هذه النسبة في جميع البلدان الأخرى الممسوحة إحصائيا، في العقدين الماضيين.

إن الثغرة بين الجنسين في أسواق عمل جميع بلدان المنطقة العربية عميقة، متسّعة على نحو يلفت النظر، إذ تبلغ متوسطاً بنسبة ٧٠ في المائة من نسبة الرجال، علماً بأن نسبة الذكور هذه تتجاوز في سوق عمل بعض البلدان ٩٠ في المائة. وعدم التكافؤ هذا الكبير بين الجنسين صورة تمثل الثغرات المتمادية في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة عامةً، والتحصيل الدراسي خاصةً، لدى الإناث، لا سيّما في المناطق الريفية. وعلاوةً على ذلك، لما كان اقتصاد كثير من البلدان العربية قد انكمش إجمالاً، فإن فرص إنضمام الإناث إلى القوى العاملة قد تقلصت بشكل ملحوظ مقارنةً بفرص الذكور، فبقي كثير من المثقفات خارج سوق العمل بسبب الافتقار إلى فرص عمل جديدة، كافية، قادرة على استيعاب الإناث والذكور معاً. هذا، وفي حالات ندرة الوظائف، يذهب التفضيل إلى الرجال دون النساء في العالم العربي. وبالإضافة إلى ذلك، إذا نجحت المرأة بالانضمام إلى القوى العاملة، فكثيراً ما لا تترقى إلى أعلى المناصب الإدارية والقيادية، كما أنها تعمل عامةً في نطاق الخدمة المدنية الحكومية، في وظائف تعليمية واجتماعية.

الجدول ١٤- نسبة الإناث في القوى العاملة، ١٩٨٠-٢٠٠٠

البلد	١٩٨٠	١٩٩٤	٢٠٠٠
الأردن	١٤,٧	١١	٢٤,٠
الإمارات العربية المتحدة	٥,١	٩	١٣,٠
البحرين	١٠,٩	١٢	٢١,٠
تونس	٢٨,٩	٢٤	٣٢,٠
الجزائر	٢١,٤	١٠	٢٨,٠
جزر القمر	٤٣,١	٣٨	٤٣,٠

الجدول ١٤ (تابع)

البلد	١٩٨٠	١٩٩٤	٢٠٠٠
الجمهورية العربية السورية	-	١٨	٢٧,٠
جيبوتي	-	٤٠	-
السودان	٢٦,٩	-	٣٠,٠
الصومال	٤٣,٤	-	٤٣,٠
العراق	١٧,٣	٢٢	٢٠,٠
عمان	٦,٢	٩	١٧,٠
فلسطين	-	-	-
قطر	٦,٧	٧	١٦,٠
الكويت	١٣,١	٢٣	٢٣,٠
لبنان	٢٢,٦	٢٧	٣٠,٠
ليبيا	١٨,٦	١٠	٢٣,٠
المغرب	٣٣,٥	٢١	٣٥,٠
مصر	٢٦,٥	٢٣	٣٠,٠
موريتانيا	٤٥,٠	٢٣	٤٣,٠
المملكة العربية السعودية	٧,٦	٧	١٨,٠
اليمن	٣٢,٥	١٢	٢٨,٠
المنطقة العربية			٢٩,٠

المصدر: مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠، ص ١٣٦.
International Labor Office, Bureau of Statistics, *Economically Active Population* 1950-2010, fourth edition (Geneva, 1996), and ESCWA.

٣-٣ معدلات البطالة النسائية

تدل بيانات بعض البلدان العربية على أن معدلات بطالة الإناث تناهز ضعفي معدلات الذكور في المنطقة العربية (انظر الجدول ١٣). وفيما يبلغ المتوسط الإقليمي لمعدلات بطالة الإناث ١٢,٦ في المائة مقابل ٧,٦ في المائة للذكور، نجد أن هناك فروقاً شاسعة بين معدلات بلدان المنطقة. ففي مصر مثلاً، يبلغ معدل بطالة الإناث أربعة أضعاف معدل الرجال، فذاك يبلغ ١٩,٩ في المائة وهذا ٥,١ في المائة. لكن أعلى معدلات البطالة لدى المرأة مسجلة في عمان، حيث تبلغ ٣٧ في المائة مقابل ١٤ في المائة للذكور، في حين أن الكويت تتمتع بأدنى هذه المعدلات، بـ ٠,٧ في المائة مع معدل بطالة مساوٍ للذكور تقريباً، هو ٠,٨ في المائة.

لم تشهد معدلات بطالة كلا الإناث والذكور أي تحسن يُذكر عما كانت عليه سنة ١٩٩٠، إذ تبلغ نفس المستوى تقريباً. ففي عام ١٩٩٠، كان متوسط معدلات بطالة الإناث في بلدان المنطقة ١٣ في المائة مقابل لمعدل ٨ في المائة للذكور[٢٤]. وهذه المعدلات المتمادية في ارتفاعها تعكس أداءً اقتصادياً هزيلاً لكثير من البلدان العربية في التسعينات، مع عجز اقتصاداتها عن تهيئة فرص عمل جديدة وحاجة أسواق عملها إلى مهارات جديدة، لا يوفرها نظامها التعليمي.

عند النظر في ملامح العاطلين والعاطلات عن العمل في العالم العربي، من حيث مستويات تعليمهم وفئتهم العمرية وأنماط انضمامهم إلى القوى العاملة، تبدو البطالة أكثر شيوعاً لدى الشباب بصورة عامة،

(٢٤) المرأة العربية، المصدر المذكور سابقاً، ص ١٠٣.

والشابات على نحو خاص. إن معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة بالبلدان العربية لا يزال أدنى معدل في العالم، مع اتساع الثغرة بين الجنسين في نسب العمالة اتساعاً غير مألوف. تبيّن تجربة حديثة العهد في عرض القوى العاملة وما لسوق العمل من قدرة استيعاب أن العرض يفوق الطلب على الإناث للعمل في جميع بلدان المنطقة تقريباً، مما يوجد إمكانية التشغيل الناقص للقوى العاملة النسائية[٢٥].

تبيّن دراسة صدرت مؤخراً عن البنك الدولي للعاملين العرب أن أكثرية العاطلين عن العمل في المنطقة العربية هي من الباحثين عن عمل لأول مرة، حملة شهادات التعليم العالي، مما يشير إلى أنه لم يكن ثمة في سوق العمل طلب للعرض المكوّن من خريجين جدد[٢٦]. وتدل البيانات المتاحة على أن نسبة العاطلات عن العمل ما بين ١٥ و٢٤ عاماً من العمر بلغت مستوى مرتفعاً هو ٨٧ في المائة من أصل مجموع العاطلات عن العمل في الجزائر سنة ١٩٩٠، وتمثل الشابات ٦٨,٢ في المائة و٦٦ في المائة من مجموع العاطلات عن العمل في البحرين ومصر، على الترتيب، في السنة المذكورة. وبحلول آخر التسعينات، لم تتحسن معدلات بطالة الشابات كثيراً، إذ كانت تبلغ ٧٦,٦ في المائة في البحرين و ٦٣,١ في المائة في مصر و ٧٣,٧ في المائة في الجمهورية العربية السورية. وتشهد البطالة في صفوف الشبان أيضاً هذا الارتفاع في المعدلات مع فوارق ضئيلة نسبياً بين الجنسين[٢٧].

لا بدّ، كما لاحظنا سابقاً في هذا الفصل، من مزيد من الاستثمار في التعليم والصحة والاختصاصات التقنية ونقل التكنولوجيا المتطورة، لإعداد قوى عاملة قادرة على تلبية احتياجات سوق عمل يزداد تمازجها مع اقتصاد عالمي شديد القدرة التنافسية. وإذا لم تُعتمد سياسات واعية من هذا القبيل لرفع مستويات مهارة القوى العاملة، قد تتحول القيمة الممكنة للشباب من السكان عامة وللإناث خاصة إلى مشكلة عصيبة، مشكلة بطالة وركود اقتصادي في المنطقة.

٣-٤ عمالة المرأة حسب القطاع الاقتصادي

إن صورة نسبة عمالة المرأة في قطاعات الاقتصاد الثلاثة ـ الزراعة والصناعة والخدمات ـ قاتمة مؤسفة، تبلغ الثغرات بين الجنسين في مجالها مستويات خيالية (انظر الجدول ١٥). يبيّن توزع الجنسين حسب القطاع الاقتصادي أن أعلى نسبة لعمالة المرأة هي في قطاع الخدمات، إذ تبلغ نسبة العاملات فيه ١٨,١ في المائة من مجموع العاملين في هذا القطاع. ويبلغ المتوسط الإقليمي لنسبة الإناث العاملة في الزراعة ١٣,٢ في المائة من مجموع العاملين في هذا القطاع، في حين أن نسبة العاملات في الصناعة هي نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٦,٨ في المائة.

الجدول ١٥- توزُّع القوى العاملة حسب القطاع الإقتصادي
(بالنسب المئوية)

الخدمات		الصناعة		الزراعة		
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	البلد
٨٤,١	١٥,٩	٩١,٩	٨,١	٩٢,٢	٧,٨	الأردن (٢٠٠٢)

(٢٥) المرجع السابق، ص ٥٤.

(٢٦) Will Arab Workers Prosper or Be Left Out in the Twenty-First Century, Regional perspectives on World Development (Washington D.C.: World Bank, 1995).

(٢٧) مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٣، المذكور سابقاً.

البحرين (١٩٩١)	١,٤	٩٨,٦	٤,٢	٩٥,٨	٢٢,٢	٧٧,٨
الجمهورية العربية السورية (٢٠٠١)	٣١,٧	٦٨,٣	٥,٠	٩٥,٠	١٤,٧	٨٥,٣
العراق (١٩٨٧)	١٤,٣	٨٥,٧	٨,٢	٩١,٨	١١,٦	٨٨,٤
عُمان (٢٠٠٠)	١١,٦	٨٨,٤	١٧,٢	٨٢,٨	١٣,٤	٨٦,٦
فلسطين (١٩٩٧)	١٢,٣	٨٧,٧	٣,٩	٩٦,١	١٥,٣	٨٤,٧
قطر (٢٠٠١)	٠،٠	١٠٠,٠	١،١	٩٨,٩	٢٣,١	٧٦,٩
الكويت (١٩٨٥)	٠,٩	٩٩,١	١,٥	٩٨,٥	٢٧,٦	٧٢,٤
لبنان (١٩٩٧)	١٢,١	٨٧,٩	١٠,٥	٨٩,٥	٢٧,٦	٧٢,٤
مصر (٢٠٠١)	-	-	٨,٦	٩١,٤	٢١,٠	٧٩,٠
اليمن (١٩٩٩)	٤٠	٦٠	٦	٩٤	٧	٩٣

المصدر: Compiled from ESCWA Gender Statistics, 2003.

من السهل أن نفهم أن أعلى نسبة لعمالة الإناث في الزراعة هي في اليمن، نظراً لأداء هذا البلد الضعيف بوجه عام وهزال بيانات تعليم الإناث فيه، فإن هذه النسبة في الزراعة تبلغ ٤٠ في المائة، مع العلم بأن نسبة عمل الإناث في قطاع الخدمات هي أدنى نسبة. ومن جهة ثانية، في ٥ من أصل ١١ بلداً عربياً تتوفر عنها بيانات، تتجاوز نسبة العاملات في قطاع الخدمات المتوسط الإقليمي، وتتصدر الكويت ولبنان بنسبة ٢٧,٦ في المائة لمشاركة الإناث، تليهما قطر والبحرين ومصر بنسب ٢٣,١ و٢٢,٢ و٢١ في المائة، على الترتيب.

تبلغ نسبة عمالة الإناث في قطاع الصناعة متوسطاً إقليمياً قدره ٦,٨ في المائة من مجموع العاملين في هذا القطاع. ولا نرى معدلات لعمالة المرأة في هذا القطاع تفوق المتوسط الإقليمي بكثير إلا في عُمان ولبنان، بنسبة تبلغ ١٧,٢ في المائة في عُمان و١٠,٥ في لبنان. ومع أن هذا التقدم النسبي في البلدين المذكورين لا يزال منخفضاً جداً بالقيم المطلقة، فهو صورة تجسّد غياب معايير ثقافية مضادة لمشاركة المرأة في قطاعات، درجت التقاليد على النظر إليها كمجالات لعمل الرجل. وبالمقابل، فإن نسبة عمالة الإناث في الصناعة في البحرين والكويت وقطر هي من أدنى النسب، إذ تنخفض إلى مستوى ١،١ في المائة في قطر و ١,٥ في الكويت. ولما كان إنجاز هذه البلدان الثلاثة من أعلى الإنجازات في مجال تعليم الإناث، يبدو أن غياب المرأة النسبي عن العمالة في قطاع الصناعة هو نتيجة قيود ثقافية أكثر مما هو وليد الافتقار إلى مهارات.

نشهد نفس نمط تركُّز إناث البلدان العربية في قطاع الخدمات، عند تحليل توزُّع القوى العاملة النسائية على القطاعات الاقتصادية الثلاثة (انظر الجدول ١٦). تبلغ نسبة القوى العاملة النسائية في قطاع الخدمات متوسط ٥٥,١ في المائة، يليه قطاع الزراعة الذي يستوعب ٢٩,٣ في المائة من القوى العاملة النسائية، في حين أن أقل تمثيل لها هو في قطاع الصناعة، إذ أن المتوسط الإقليمي هو ١٢,٨ في المائة.

أما توّزع القوى العاملة من الرجال على قطاعات الاقتصاد الثلاثة، فيدل أيضاً على أن قطاع الخدمات يستأثر بأكثرية العاملين، تليه الصناعة فالزراعة. ومتوسط نسبة العاملين في قطاع الخدمات هو ٤٨,٨ في المائة، تليه الصناعة بنسبة ٢٨,٢ في المائة فالزراعة بـ ٢٢,٦ في المائة.

يعكس تركز القوى العاملة من الإناث والذكور معاً في البلدان العربية إلى حد بعيد درجة التطور الاجتماعي والاقتصادي لكل من البلدان العربية فرادى. ويعكس الضعف النسبي للقوى العاملة في قطاع الصناعة الضعف الاقتصادي لأكثرية البلدان العربية. ففي عالم اليوم، باتت القوى الاقتصادية للأمم تقاس بصورة مزيدة بالقيمة المضافة التي يمكن لقطاعها الصناعي أن يوفرها، مما يمثل مزية البلد التنافسية في نطاق الاقتصاد العالمي. وباستثناء الإمارات العربية المتحدة التي يحدو باقتصادها إلى حد بعيد كونها مفصلاً تجارياً ومالياً في المنطقة، نرى أن البلدان التي أحرزت بعض التقدم الاقتصادي في التسعينات، كالبحرين والمغرب

وقطر وتونس، تتمتع أيضاً بتركز قواها العاملة في قطاع الصناعة بصورة كثيفة. وأضعف اقتصادات المنطقة ينصّب تركز قواها العاملة بكثافة على قطاع الزراعة وقطاع الخدمات.

الجدول ١٦- توزُّع القوى العاملة حسب القطاع الاقتصادي في البلدان العربية، ١٩٩٠-٢٠٠١

	الرجال			النساء		
البلد	الخدمات	الصناعة	الزراعة	الخدمات	الصناعة	الزراعة
الجزائر	٤٤,٥	٣٧,٧	١٧,٨	٣٥,٦	٧,٢	٧,٢
البحرين	٤٠,٧	٥٦,٦	٠,٩	٦٦,٧	٣٢,٤	٠,٢
جزر القمر	٢٠,٠	١٣,٠	٦٨,٠	٥,٠	٥,٠	٩٠,٠
جيبوتي[١]	٧٧,٥	١١,١	٣,٤	٨٨,٤	١،١	٠,٢
مصر	٤٦,٢	٢٥,٢	٢٨,٥	٥٥,٦	٩,١	٣٥,٣
العراق	٦٩,٣	١٩,١	١١,٦	٥١,٧	٩,٣	٣٩,٠
الأردن	٧٢,٥	٢٣,٣	٤,٢	٨٣,٨	١٣,٢	٣,٠
الكويت	٦٧,٣	٢٩,٩	٢,٨	٩٧,٢	٢,٧	٠,١
لبنان	٦٠,٢	٢٩,٥	١٠,١	٨٢,٣	١٢,٤	٥,٠
ليبيا	٦٦,٠	٢٧,٠	٧,٠	٦٧,٠	٥,٠	٢٨,٠
موريتانيا	٣٥,٠	١٦,٠	٤٩,٠	٣٤,٠	٤,٠	٦٣,٠
المغرب	٦٢,٠	٣٢,٠	٦,٠	٥٤,٠	٤٠,٠	٦,٠
عُمان	٨٤,٥	٧,٨	٧,٥	٨٨,١	٧,٠	٤,٩
فلسطين	٤٨,٩	٤١,٨	٩,٣	٥٤,٥	١٣,٧	٣١,٨
قطر	٠,١	٩٨,١	١,٩	٥٧,٧	٣٨,٠	٤,٢
المملكة العربية السعودية	٥٨,٧	٢١,٣	٢٠,٠	٨١,٩	٦,١	١٢,٠
الصومال	٢١,٠	١٣,٠	٦٦,٠	١٠,٥	٢,١	٨٧,٤
السودان	١٠,٧	٥,٣	٨٤,١	٢٦,٣	٩,٦	٦٤,١
الجمهورية العربية السورية	٤٥,٤	٢٩,٥	٢٥,٠	٣٧,٣	٧,٤	٥٥,٤
تونس	٤٤,٠	٣٣,٠	٢٣,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٢٠,٠
الإمارات العربية المتحدة	٥٤,٩	٣٦,١	٩,٠	٨٦,٢	١٣,٨	٠,١
اليمن	٤٣,١	١٣,٨	٤٣,١	٩,٣	٢,٩	٨٧,٨

(١) لا يبلغ المجموع الـ ١٠٠ بسبب عمل بعض القوى في قطاعات غير محددة.

تشير بيانات ١٩٨٠-١٩٩٠ الخاصة بتوزع الإناث الناشطة اقتصادياً حسب القطاع الاقتصادي بصورة عامة إلى نفس نمط تركّز الإناث في القطاعات الاقتصادية الثلاثة المشاهد في فترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. وبالرغم من أنه لا يمكن إقامة أوجه ترابط إحصائية دقيقة بين البيانات المتاحة لعام ١٩٩٠ والبيانات الحالية لعام ٢٠٠٠، التي تبيّن أولاها توزع السكان الناشطين اقتصادياً في حين تدرس الثانية توزّع القوى العاملة، تشير البيانات إلى نمط وحيد الشكل للتوزع على القطاعات، للناشطات اقتصادياً وللإناث في القوى العاملة على حد سواء. وقد سجّلت بيانات فترة ١٩٨٠-١٩٩٠ متوسطاً إقليمياً هو ٦٣ في المائة من مجموع الناشطات اقتصادياً في القطاع الثالث (الخدمات) يليه القطاع الأول (الزراعة) بـ ٢٣ في المائة فالقطاع الثاني (الصناعة) بنسبة ١٢ في المائة، مع متوسط ٢ في المائة لقطاعات غير مصنفة[٢٨].

٣-٥ عمل المرأة المأجور

(٢٨) Arab Women 1995, op. cit., p. 94.

إن نسبة الإناث العربية العاملة بأجر في القطاعات الاقتصادية غير الزراعية منخفضة بصورة مفرطة مقابل نسبة الذكور. تفيد آخر البيانات المتاحة عن العمالة المأجورة في ١٣ بلداً عربياً أن متوسط نسبة الإناث العاملة بأجر يبلغ ١٧,٢ في المائة من مجموع أعداد المأجورين، في حين يبلغ متوسط نسبة الذكور ٨٢,٨ في المائة من مجموع العمالة المأجورة. وعدم تكافؤ الجنسين بيّن بجلاء. وقد سجلت سبعة من أصل البلدان الـ ١٣ التي توفرت عنها بيانات متوسطاً دون المتوسط الإقليمي لنسبة العاملات بأجر، ولم يتجاوز متوسط اليمن ٧ في المائة للإناث، ونسبة ٩٣ في المائة للذكور. وبالرغم من أنه يمكن تعليل هذا التفاوت في اليمن بسبب تركّز عمل الإناث المفرط في قطاع الزراعة غير المدفوع الأجر، فإنه لا يمكن تفسير نسبة الإناث الضئيلة العاملة بأجر إلى مجموع العاملين المأجورين في بلاد كالجزائر والبحرين وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، التي تقع نسبتها دون متوسط إقليمي ضئيل أصلاً لنسبة عمالة الإناث بأجر، بعمل أكثرية الإناث في قطاع الزراعة غير المدفوع الأجر. والواقع أن نسبة العاملات بأجر في البلدان العربية لا يتجاوز، وفق أفضل السيناريوهات، ٢٧ في المائة من هذه العمالة، كما هي الحال في المغرب. أما نسب مصر والأردن والكويت وعمان، التي لا تبلغ فيها أعلى نسب العاملات بأجر الا مستويات جدّ منخفضة، فهي ٢٠ و٢١ و٢٣ و٢٥ في المائة على الترتيب.

الجدول ١٧- نسبة العمل بأجر في القطاع غير الزراعي، حسب الجنس، ٢٠٠٣

البلد	إناث	رجال
الأردن	٢١	٧٩
الإمارات العربية المتحدة	١٤	٨٨
البحرين	١٣	٨٧
الجزائر	١٢	٨٨
الجمهورية العربية السورية	١٧	٨٣
عمان	٢٥	٧٥
فلسطين	١٦	٨٤
قطر	١٥	٨٥
الكويت	٢٣	٧٧
المغرب	٢٧	٧٣
مصر	٢٠	٨٠
المملكة العربية السعودية	١٤	٨٦
اليمن	٧	٩٣

المصدر: ESCWA Gender Statistics, 2003.

٣-٦ توزع الإناث حسب الفئة المهنية

تشمل آخر البيانات المتوفرة عن توزّع الإناث حسب الفئة المهنية ١١ بلداً عربياً. ويُحتسب تمثيل الجنسين كنسبة من عدد العاملين في نطاق كل فئة. ونسبة الإناث العاملة في شتى الفئات المهنية نسبة منخفضة، علماً بأن أفضلها هي في المجالات المهنية الفنية، وأسوأ نسبها في الوظائف الصناعية.

وأعلى تمثيل مهني للإناث مسجّل في الفئة الفنية، إذ يبلغ متوسطه لبلدان المنطقة ٣٠ في المائة من مجموع العاملين في هذه الفئة. أما أدنى معدلات تمثيل نسائي، فهي في المهن الصناعية، إذ لا تبلغ إلا ٥،٥ في المائة كمتوسط لمجموع وظائف هذه الفئة المهنية. ويمثل عدد العاملات في الزراعة ومصايد الأسماك متوسط ١٦,٨ في المائة من مجموع العاملين في هذه الفئة، يليها قطاعا الخدمات والمبيعات، اللذان تبلغ نسبة الإناث فيهما ١١,٣ في المائة.

وفي ٤ من أصل البلدان الـ ١١ التي تتوفر عنها البيانات ذات الصلة، تتجاوز نسبة الإناث العاملة في المجالات الفنية ٤٠ في المائة من مجموع عمالة هذه الفئة المهنية، إذ تبلغ ٤٦,٦ في المائة في عُمان و٤٤,٦ في المائة في لبنان. أما أدنى نسبة مسجّلة لعمل الإناث في المجالات الفنية، فهي في الكويت، إذ لا تشكل إلا ٣,٧ في المائة من مجموع العاملين في عام ١٩٨٥. ولكن من غير المحتمل أن تكون هذه النسبة المنخفضة قد استدامت طوال التسعينات مع تحسن المسجّل من بيانات تعليم المرأة في الكويت.

الجدول ١٨- توزع الإناث والذكور حسب الفئة المهنية، آخر البيانات المتاحة (بالنسب المئوية)

البلد	إناث	رجال	إناث	رجال	إناث	رجال	إناث	رجال	إناث	رجال
البحرين (١٩٩١)	٧,٨	٩٢,٢	٢١,١	٧٨,٩	٢٥,٨	٧٤,٢	٠,٢	٩٩,٨	١٠,٧	٨٩,٣
مصر (١٩٩٨)	٩,٣	٩٠,٧	٢٨,٥	٧١,٥	١٤,٠	٨٦,٠	٢٠,٣	٧٩,٧	٦,١	٩٣,٩
العراق (١٩٨٧)	١٢,٧	٨٧,٣	٤٣,٩	٥٦,١	١٥,٨	٨٤,٢	١٤,٠	٨٦,٠	-	-
الأردن (٢٠٠٢)	٥,٠	٩٥,٠	٢٨,٢	٧١,٨	٨,٩	٩١,١	٣,٠	٩٧,٠	٧,٠	٩٣,٠
الكويت (١٩٨٥)	٣٣,٣	٦٦,٧	٣,٧	٩٦,٣	٢,٧	٩٧,٣	٣٨,٠	٦٢,٠	٠,٤	٩٩,٦
لبنان (١٩٩٧)	٩,٣	٩٠,٧	٤٤,٦	٥٥,٤	٢٩,١	٧٠,٩	٩,٥	٩٠,٥	٤,٩	٩٥,١
فلسطين (١٩٩٧)	١٥,١	٨٤,٩	٢٧,٤	٧٢,٦	٤,٢	٩٥,٨	١٤,٧	٨٥,٣	٥,٩	٩٤,١
عُمان (٢٠٠٠)	٩,٣	٩٠,٧	٤٦,٦	٥٣,٤	٦,٤	٩٣,٦	٩,٧	٩٠,٣	٧,٤	٩٢,٦
قطر (٢٠٠١)	٤,٧	٩٥,٣	٣٠,٦	٦٩,٤	٩,٥	٩٠,٥	٠،٠	١٠٠,٠	٠,٣	٩٩,٧
الجمهورية العربية السورية (٢٠٠١)	١٤,٦	٨٥,٤	٤٠,٠	٦٠,٠	٤،٤	٩٥,٦	٣٢,١	٦٧,٩	٣,٢	٩٦,٨
اليمن (١٩٩١)	٤	٩٦	١٥	٨٥	٤	٩٦	٤٣	٥٧	٩	٩١

المصدر: Compiled from ESCWA Gender Statistics, 2003.

تدل البيانات المتاحة، بالمقارنة بأنماط التركيز المهني في الثمانينات، للمرأة العربية، على أن نسبة الإناث تضاعفت بمقدار الضعفين تقريباً في فئة المهن الفنية. ففي عام ١٩٧٥، كانت نسبة مشاركة الإناث في هذه الفئة المهنية ١١ في المائة، وبحلول ١٩٨٥، بلغت نسبة تمثيلها في المهن الفنية ١٧ في المائة[٢٩] وهذه النسبة تبلغ اليوم ٣٠ في المائة. يدل هذا التحسن في معدلات مشاركة المرأة في المجالات الفنية على تحسن مستويات تحصيلها الدراسي على مدى العقود الثلاثة الماضية. وعلى ذلك، ومع أن المرأة العربية ممثلة تمثيلاً مناسباً في هذه المناصب الفنية، فالاتجاه السائد لسوء الحظ هو تركزها بكثافة في الدرجات الدنيا والوسطى من المستويات المهنية، علماً بأن الرجال ما زالوا يشغلون إلى حد بعيد المناصب الإدارية العليا.

ويظهر من نسبة تمثيل المرأة في أعلى مناصب الإدارة العامة وإدارة القطاع الخاص والمؤسسات التجارية تحيز هائل ضد المرأة في هذه الوظائف. ففي البلدان الـ ١١ التي جرى فيها مسح إحصائي، لا تشغل

(٢٩) المرأة العربية، المرجع المذكور سابقاً، ص ١٠٢.

الإناث في المتوسط الا ١١,٤ في المائة من مجموع هذه المناصب في كل بلد، علماً بأن الكويت تنعم بأعلى معدل لتمثيل المرأة في هذه المراكز، اذ سجلت معدل ٣٣,٣ في المائة، في حين أننا لا نجد في الأردن وقطر واليمن الا تمثيلاً للمرأة منخفضاً للغاية، فهو بنسبة ٥ في المائة و ٤,٧ و٤ في المائة، على الترتيب، من مجموع العاملين في هذه المهن. وفي راجح الظن أن معدلات التمثيل العليا التي تتمتع بها المرأة الكويتية في هذه الفئة المهنية إنما هي نتيجة تزايد مشاركتها في عالم الأعمال التجارية، وهي لا تعكس تزايد تمثيلها في الوظائف العامة أو السياسية العليا. فالمرأة العربية لا تزال مستبعدة إلى حد قصي من المناصب القيادية في إدارة القطاع الخاص والعام. ومع أن بيانات القيد في مرحلة التعليم العالي تشير إلى ثغرة بين الجنسين لصالح المرأة في عدد من البلدان العربية، فلم يكن تحصيل المرأة هذا الدراسي مفيداً، في العقدين الماضيين، لسد الثغرة بين المرأة والرجل في المناصب القيادية، في معظم البلدان العربية.

رابعاً- حقوق المرأة ومشاركتها السياسية

في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قراراً بإنشاء لجنة للمرأة، كهيئة من هيئاتها الفرعية الهامة، وطلب هذا القرار أيضاً من الأمين التنفيذي للإسكوا أن ينشئ في نطاق هيكله التنظيمي مركزاً للمرأة وللمساواة بين الجنسين[٣٠] لدمج المرأة في التيار الرئيسي. ومع إقرار صانعي القرار في المنطقة، وفي العالم العربي بوجه عام، والمرأة العربية خاصة، بضرورة إيلاء الأهمية لقضايا النوع الاجتماعي، فهي لا تزال بعيدة عملياً عن إعطائها كامل حقوقها السياسية في المشاركة والتمثيل.

تعترف دساتير أكثرية البلدان العربية بمساواة المرأة للرجل في الحقوق المدنية والسياسية. غير أن مجرد وجود ضمانات دستورية تكفل حق المرأة لا يتجسد بالضرورة واقعاً تحقق فيه المرأة كامل حقوقها المدنية والقانونية والسياسية. إن انخفاض نسبة تمثيل المرأة انخفاضاً شديداً في أوساط اتخاذ القرار في كثير من البلدان العربية، قد جعل من حقوق المرأة الدستورية حبراً على ورق، مبادىء غير فعّالة كثيراً لتأمين مشاركتها في الحياة السياسية.

تتصل البنية الأبوية للحياة السياسية والاجتماعية في أكثرية البلدان العربية اتصالاً مباشراً بفهمنا للعوامل الاجتماعية والاقتصادية المحددة للتنمية عامةً ولرفاه المرأة وحقوقها خاصةً. وعلى نقيض أنظمة الحكومات المؤسسية، التي تضمن حقوق الفرد كمواطن بصرف النظر عن جنسه، تخضع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية إلى حد بعيد لرقابة شبكات غير رسمية، شخصية المنازع، يتحكم فيها الرجال. في نهاية المطاف في أكثرية البلدان النامية، التي لا تشكل البلدان العربية استثناءً منها. إنّ تنظيم المجتمعات العربية تنظيماً أبوياً يجعل لدراسة الضمانات الدستورية لحقوق المرأة ورفاهها وتمثيلها السياسي ومشاركتها مزيداً من الحساسية في كثير من البلدان العربية. والمرأة في العالم العربي مهمشة، مقصاة إلى حد بعيد من حلبة السياسة الرسمية. وفيما كان مستواها التعليمي الهزيل نسبياً ومعدلات أميتها المرتفعة تؤثر سلبياً في تمثيلها السياسي فيما مضى، لم يشهد تقدمها الثقافي على مدى العقدين الماضيين زيادة زامنته في نسبة تمثيلها السياسي واشتراكها في مجال الحكم الرسمي. والواقع أن البلدان العربية التي تنعم بأعلى معدلات تحصيل المرأة الدراسي في المنطقة هي من أدنى البلدان من حيث نسبة تمثيل المرأة في وظائف القطاع العام.

واليوم، في عام ٢٠٠٣، لا تزال ثلاثة بلدان عربية تحرم المرأة فيها حق الاقتراع والترشح للمناصب العامة. ومنذ عام ١٩٩٠، منحت عُمان وفلسطين وقطر المرأة حق الانتخاب والتمثيل النيابي، مما رفع العدد الإجمالي للبلدان العربية التي تضمن حق المرأة في التصويت إلى ١٩. من البلدان التي منحت المرأة في فترة مبكرة حقوقها السياسية جزر القمر وجيبوتي ومصر ولبنان وسوريا وتونس، علماً بأن جيبوتي كانت أول دولة عربية كفلت حق المرأة في الاقتراع، وذلك عام ١٩٤٦. وبوجه الإجمال، كانت أكثرية البلدان العربية قد أقرت هذه الحقوق منذ الستينات وأوائل السبعينات.

الجدول ١٩- مشاركة المرأة العربية في السياسة، ١٩٩٠-٢٠٠٣

البلـد	حق المرأة في الإقتراع	عدد الإناث في البرلمان	المجموع	النسبة المئوية للاناث	النسبة المئوية للاناث

(٣٠) مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٣، المذكور آنفاً.

				في البرلمان (١٩٩٠)	في البرلمان (٢٠٠٠)
الجزائر	١٩٦٢	٢٤	٣٨٩	٦,٧	٦
البحرين	١٩٧٣	٠	٤٠	-	٠
جزر القمر	١٩٥٦	غير متوافر	-	٢,٤	٠
جيبوتي	١٩٤٦	٧	٦٥	٠	٠
مصر	١٩٥٦	١١	٤٥٤	٢،٢	٢,٤
العراق	١٩٨٠	غير متوافر	غير متوافر	١٠,٨	٦,٤
الأردن	١٩٧٤	٦	١١٠	١,٣	٥
الكويت	-	٠	٦٥	-	-
لبنان	١٩٥١	٣	١٢٨	٢,٣	٢,٣
ليبيا	١٩٦٤	٠	٧٦٠	-	٠
موريتانيا	١٩٦١	٣	١٨١	٠	٢،٢
المغرب	١٩٦٣	٣٥	٣٢٥	٠,٦	٥,٩
عُمان	٢٠٠٣	٢	-	-	-
فلسطين	١٩٩٦	٥	٨٨	-	٥,٦
قطر	٢٠٠٣	-	-	-	-
المملكة العربية السعودية	-	-	-	-	-
الصومال	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	-	غير متوافر
السودان	١٩٦٤	٣٥	٣٦٠	٨,٢	٩,٧
الجمهورية العربية السورية	١٩٥٣-١٩٤٩	٣٠	٢٥٠	٨,٤	١٠,٤
تونس	١٩٥٩-١٩٥٧	٢١	١٨٢	٦,٨	١١,٥
الإمارات العربية المتحدة	-	-	٤٠	-	-
اليمن	١٩٧٠	١	٣٠١	٠,٧	٠,٣

المصدر: ESCWA Women and Men in the Arab Countries, ESCWA/SDD/2003/brochure/2. For the 1990 figures, see Arab Women1995, pp. 116.

٤-١ المرأة في البرلمان

لم يتمخض حصول المرأة منذ أمد مديد على حقوقها في الاقتراع في أكثرية البلدان العربية عن تمثيل نسائي مناسب في كل من برلمانات الدول العربية. واليوم، في ١٦ بلداً عربياً لها برلمانات عامة، منحت المرأة حق الانتخاب والترشح للمناصب الحكومية، لا تتجاوز نسبة مقاعد البرلمان التي تحتلها إناث ٤,١ في المائة كنسبة متوسطة؛ يسجل اليمن تمثيلاً نسائياً بنسبة ٠,٣ في المائة، في حين أنه ليس في برلماني جيبوتي وليبيا أية إمرأة إطلاقاً. ومن أصل البلدان العربية الـ ١٣ التي تشغل إناث مقاعد في برلماناتها، لا يبلغ مستوى تمثيل الإناث في سبعة منها المتوسط الإقليمي، إذ أن النسبة المسجلة لها هي ٢ في المائة تقريباً. وأفضل المستويات هي في السودان والجمهورية العربية السورية وتونس، فإن نسبة تمثيل الإناث في مجالسها تبلغ ٩,٧ و١٠,٤ و١١,٥ على الترتيب.

في فترة ١٩٩٠-١٩٩٤، كانت نسبة الإناث في البرلمانات تبلغ متوسط ٣,٩ في المائة، أي بفارق لا يُذكر عن المتوسط الحالي لتمثيل الإناث. وفيما شهدت أربعة بلدان عربية زيادة في النسبة المئوية للإناث في البرلمان من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣، هي المغرب والسودان وسوريا وتونس، تناقص تمثيل المرأة في الجزائر وجزر القمر والعراق واليمن، في العقد الماضي. وشهدت المغرب على وجه التحديد زيادة كبيرة في تمثيل المرأة البرلماني، إذ ارتفعت نسبتها من ٠,٦ في المائة في ١٩٩٣ إلى ٥,٩ في المائة في ٢٠٠٣، مما يمثل تطوراً مرموقاً في مكانة المرأة في حياة هذا البلد العامة.

٤-٢ المرأة في الوزارات

إن تمثيل المرأة العربية في المناصب الوزارية والتنفيذية منخفض كذلك. ففي عام ١٩٩٠، كان هناك إناث في وزارات ثمانية بلدان عربية هي الجزائر وجزر القمر ومصر والأردن وموريتانيا والسودان وسوريا وتونس، يتراوح عددها بين وزيرة واحدة ووزيرتين في كل من مجالس وزراء هذه البلدان.

في عام ٢٠٠١، تم في اليمن تعيين امرأة وزيرة دولة لحقوق الإنسان، وفي ٢٠٠٣، عيّنت قطر أول وزيرة للتعليم كما عيّنت امرأة أمينة تنفيذية للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة. وعيّنت عُمان أيضاً أول وزيرة في

عام ٢٠٠٣. ومع أن الاتجاه إيجابي، لا يزال تمثيل المرأة في مجالس وزراء العالم العربي في حدّه الأدنى، مع العلم أنه يجري تعيين الإناث بصورة نموذجية في مناصب يغلب أن تكون متصلة بالشؤون الاجتماعية، ويقلّ في وزارات الثقافة، لكنها لا تزال مستبعدة من الوزارات المعروفة بالوزارات الأساسية، كالاقتصاد والشؤون الخارجية والعدل والداخلية والتجارة. وفي حين أن من المرشحين الستة إلى انتخابات رئاسة الجمهورية في موريتانيا امرأة واحدة، لا تزال أكثرية البلدان العربية بعيدة كل البعد عن أن ترى تنصيب امرأة فيها رئيسة لمجلس الوزراء أو للجمهورية.

٤-٣ المرأة في القضاء

لعدة بلدان عربية (الجزائر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، السودان، الجمهورية العربية السورية، تونس، اليمن) في الهيئة القضائية قاضيات، وإن يكن بنسب متفاوتة إلى نظرائهن من الرجال[٣١]. وفيما تفيد البيانات المتاحة أن القاضيات في البلدان العربية لا يمثلن إلا متوسطاً دون ١٥ في المائة من مجموع قضاة بلادهن، تشير البيانات إلى أن في المغرب تبلغ نسبتهن ٥٠ في المائة من مجموع القضاة، مما يشير هنا أيضاً إلى اتجاه ايجابي ممتاز، على غرار البرلمانيات في هذا البلد. وبالمقابل، لم تعيّن مصر إلا مؤخراً إمرأة في محكمتها الدستورية العليا، غير أنه لا يزال هناك عدم تمثيل نسائي في نظامها القضائي العادي.

٤-٤ حقوق المرأة في المساواة

في عام ١٩٧٩، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولهذا الغرض، تم تعريف التمييز بأنه " أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل".

وقعّت ١٦ من أصل ٢٢ بلداً عربياً على هذه الاتفاقية، مع إبدائها جميعاً، باستثناء أربعة بلدان (جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والجمهورية العربية السورية) تحفظات على عدد من مواد الاتفاقية في عام ١٩٨١، تلاها العراق فتونس واليمن في أواسط الثمانينات، ثم ليبيا في ١٩٨٩. وبعد التسعينات، أبرم ١٢ بلداً عربياً اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كان آخرها الجزائر (٢٠٠٢) والمملكة العربية السعودية (٢٠٠٠) والجمهورية العربية السورية (٢٠٠٣) والمغرب (٢٠٠١).

وإلى اليوم (٢٠٠٣) لم تصدّق عُمان وقطر والصومال والسودان والإمارات العربية المتحدة بعد على هذه الاتفاقية.

---

(٣١) مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٣، المذكور آنفاً.